**جامعة ـ مولود معمري ـ تيزي وزو**

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# دور المناطق الصناعية في تدعيم سياسات التشغيل في الجزائر المنطقة الصناعية سيدي خالد البويرة ـ دراسة تطبيقية ـ

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إعداد الطالبين:

بجاوي يونس

بودينة محمد

إشراف الأستاذ:

زاوي رابح

**لجنة المناقشة:**

أ/ بوعزة سعيدة..... رئيسا.

أ/ زاوي رابح.....مشرفا ومقررا.

أ/ نوري ياسمين..... مناقشا.

**السنة الجامعية:**

2016 ـ 2015

وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة التوبة الأية- 105 .

# شكر وعرفان

**نتقدم بالشكر أولا لله عزوجل على نعمة الإيجاد، ونعمة الإمداد، ونعمة الهدى والرشاد**

**ونتقدم بالشكر الخالص والإحترام والتقدير لأستاذنا المشرف**

**الأستاذ: زاوي رابح**

**الذي رافقنا طيلة إنجاز هذا البحث خطوة خطوة**

**ولم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة رغم إنشغالاته العديدة**

**فجزاه الله عنا خير الجزاء**

**كما ونشكر كل من أسدى لنا نصيحة أو قدم لنا معلومة تخص بحثنا هذا الذي لا يمكنه أن يرى النور لولا منة الله وفضله وجهود المخلصين ممن سبق ذكرهم .**

**الطالبين:**

**بجاوي يونس**

**بودينة محمد**

**إلى أمي ثم أمي ثم أمي العزيزة...**

**إلى أبي الذي يسعد بنجاحي.**

**وإلى كل من وقف بجانبي في الأوقات العصيبة**

**أخص بالذكر الزايدي وحكـــــــــيم**

ح . أ

**يـــــــــــونس**

# إهـــــــداء

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله و أطال الله في عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي أخي خالد و محفزتي أختي

إلى أساتذة و موظفي قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

إلى جميع أصدقائي و زملائي طيلة مشواري الدراسي

إلى فئة البطالين و كل من يسعى بإخلاص للحصول على وظيفة للمساهمة في تنمية هذا الوطن الغالي

محمد

**مقدمة**

**الفصل الأول: المناطق الصناعية وسياسات التشغيل: إطار نظري ومفاهيمي.**

**المبحث الأول:** في مفهوم المناطق الصناعية.

**المطلب الأول:** مفهوم المنطقة الصناعية.

**المطلب الثاني:** مكونات المنطقة الصناعية.

**المطلب الثالث:** مبادئ إعداد منطقة صناعية.

**المبحث الثاني:** سياسات التشغيل ( المفهوم والأليات).

**المطلب الأول:** مفهوم الشغل/ العمل/ البطالة.

**المطلب الثاني:** مفهوم سياسة التشغيل وأبعادها.

**المطلب الثالث:** التمييز بين سياسة التشغيل وسياسة الحد من البطالة.

**المبحث الثالث:** سياسات التشغيل في الجزائر: الأطر القانونية والتنظيمية.

**المطلب الأول:** أطر وأنماط سياسة التشغيل.

**المطلب الثاني:** تطور سياسات التشغيل في الجزائر.

**المطلب الثالث:** مضمون سياسات التشغيل في الجزائر.

**الفصل الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر(دراسة حالة ولاية البويرة)**

**المبحث الأول:** واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

**المطلب الأول:** سياسة التصنيع في الجزائر قبل وبعد 1962.

**المطلب الثاني:** إدارة المناطق الصناعية في الجزائر.

**المطلب الثالث:** إعادة تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر (أثار التصنيع).

**المبحث الثاني:** المنطقة الصناعية سيدي خالد" بالبويرة : (دراسة تطبيقية).

**المطلب الأول:** التعريف بولاية البويرة.

**المطلب الثاني:** التعريف بالمنطقة الصناعية "سيدي خالد".

**المطلب الثالث:** مساهمة المنطقة الصناعية بالبويرة في دعم سياسات التشغيل.

**المبحث الثالث:** مستقبل المنطقة الصناعية "سيدي خالد".

**المطلب الأول :** تقييم أداء المنطقة الصناعية "سيدي خالد".

**المطلب الثاني:** أفاق المنطقة الصناعية "سيدي خالد".

**خاتمة**

# خطة الدراسة

# مقدمة

## 1.التعريف بالموضوع:

يعد التطور الصناعي في أي قطر كان معيارا لمستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي والحضاري، فقد دشن التقدم الصناعي عهدا جديدا في التاريخ البشري، إلا أن جل إقتصاديات العالم تعاني من مشكلة أزمة التشغيل التي باتت تهدد تماسك وإستقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية، مما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الإجتماعي بالدرجة الأولى والجانب الإقتصادي بالدرجة الثانية.

وتعتبر الجزائر من بين أبرز الدول التي تعاني من مشكلة البطالة والتشغيل، الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة ووضع هياكل قوية ومتخصصة وإنتهاج إستراتيجيات إقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة، إذ تشكل الصناعة الاستخراجية الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني بإعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الإقتصادية الوطنية.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصناعة في تفعيل التنمية الشاملة وتنشيط سوق العمل فقد حظي بإهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره باستمرار، وفي هذا الصدد أقيمت العديد من المناطق الصناعية عبر التراب الوطني.

## 2.أسباب اختيار الموضوع:

### أ.الأسباب الموضوعية:

قلة الكتابات وبحوث عن مساهمة المناطق الصناعية في سياسة التشغيل في الجزائر كونها موضوع مستجد، كان دافعا إلى إنجاز هذا البحث ومن ثم إثراء المكتبة الجزائرية عامة ومكتبة جامعة تيزي وزو خاصة مثل هذه الدراسات.

### ب.الأسباب الذاتية:

– إن الدافع وراء إختيارنا لهذا الموضوع هو علاقته المباشرة بالجانب الإجتماعي والإقتصادي الجزائري.

– الرغبة في محاولة تبيان المكانة التي أولتها الدولة الجزائرية للمناطق الصناعية ومساهمتها في تشغيل الشباب.

**3.أهمية الموضوع:**

– إن لموضوع بحثنا هذا أهمية بالغة، فتوفير الشغل للشباب قائم على المناطق الصناعية كونها هذه الأخيرة تمثل آلية مهمة في التخفيف من حدة البطالة وتدعيم سياسات التشغل في الجزائر.

– كما أن مسألة الشغل أصبحت تعد من أهم القضايا التي تثير جدلا حادا في الدول النامية على الصعيد الإجتماعي.

**4.الإشكالية:**

بناءا على ما تم طرحه يمكن وضع الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية المناطق الصناعية في إنجاح سياسات التشغيل المتخذة من طرف الدولة الجزائرية؟

**و تتفرع عن الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية :**

– ما هو مفهوم المناطق الصناعية، وماذا نقصد بسياسات التشغيل؟

– ما هي أهم الآليات والأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل؟

– كيف ساهمت المناطق الصناعية في تفعيل عملية التشغيل في الجزائر؟

**5.فرضيات الدراسة:**

– بما أن سياسات التشغيل في الجزائر أمنية أكثر منها إجتماعية، فإن هدفها هو تحقيق الإستقرار السياسي.

– إذا انعدمت العدالة في توزيع الفرص الإجتماعية في سوق العمل، أدت إلى خلق أزمات إجتماعية.

– كلما كان التركيز في إقتصاد الدولة خارج الصناعة والإنتاج كان إسهام المناطق الصناعية في إنجاح سياسات التشغيل ضعيفا.

**6.الدراسات السابقة:**

ما يلاحظ الباحث في هذا الموضوع منذ أول وهلة هو عدم وجود كتابات حديثة حول دور المناطق الصناعية في تدعيم سياسات التشغيل في الجزائر، وما يمكن إيجاده هو بعض الكتب والمذكرات الجامعية:

1–دراسة **مدني بن شهرة**, كتاب بعنوان **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، تناول فيها الباحث تحليل تطور سياسة التشغيل في الجزائر.

2–دراسة **عمرة مهديد**، بعنوان **تحليل التشغيل في الجزائر على ضوء البرامج المخصصة لحاملي الشهادات الجامعية 2012.1999**، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم سياسات عامة لجامعة الجزائر3، حيث تناولت فيها كيفية صنع سياسات التشغيل في الجزائر 1999 من خلال استعراض أهم القوانين والمراسيم.

3-**أمال قاسيمي وآخرون**، كتاب بعنوان **الجزائر: إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، وقد تناول في هذا الكتاب مدى عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر.

4-Mohamed Medjkoune, « **Ajustement structurel – emploi et chômage en Algérie** », les cahiers du CREAD ,N°46/47, 4 éme trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.

**ـ تختلف هذه الدراسة عن نظيراتها من الدراسات المرجعية من خلال:**

أنها جمعت بين متغيرين، أحدهما متغير مستقل وهو المناطق الصناعية ومدى مساهمتها في تدعيم سياسة التشغيل في الجزائر والذي يعتبر المتغير التابع للدراسة، في حين أن الدراسات التي تم الإعتماد عليها تركز على أحد المتغيرين دون الآخر.

**7.المناهج:**

خلال طبيعة الدراسة التي تهدف إلى إلقاء الضوء على دور المناطق الصناعية في تدعيم سياسة التشغيل في الجزائر، فإننا اعتمدنا **المنهج التاريخي** لمعرفة الجانب التاريخي لتطور سياسات التشغيل في الجزائر من خلال الوقوف على أهم المحطات التي مرت بها.

كما لم يتم الاستغناء عن المنهج **الإحصائي** من خلال جمع المعلومات الكمية وتحليلها في إطار التشغيل.

كذالك اعتمدنا على منهج **الاقتراب المؤسسي** في شرح وكالات التشغيل واعتمدنا أيضا على منهج **دراسة حالة** من خلال المنطقة الصناعية لولاية البويرة.

والمنهج **القانوني** من خلال تحديد الأطر التنظيمية والقانونية لسياسات التشغيل في الجزائر.

**8.صعوبات الدراسة:**

من أبرز الصعوبات التي واجهتنا من خلال إعدادنا لهذه الدراسة تكمن في:

ـ نقص المراجع التي تناولت هذا الموضوع من خلال الزاوية التي تطرق بحثنا لها، وهي التركيز على مدى مساهمة المناطق الصناعية في خلق مناصب الشغل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة.

ـ صعوبة الحصول على المعلومات من طرف المؤسسات الصناعية والمديريات المعنية وذلك من خلال إعداد الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

**9.تقسيمات الدراسة:**

لقد ارتأينا أن يكون بحثنا من خطة دقيقة ومنهجية تتلائم وطبيعة الموضوع. ولهذا قسمنا الدراسة إلى فصلين:

**الفصل الأول** خصص لدراسة الإطار النظري والمفاهيمي للمناطق الصناعية وسياسة التشغيل، ويحتوى على ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول مفهوم المنطقة الصناعية. أما المبحث الثاني فتضمن عرض لبعض المفاهيم المتعلقة بسياسات التشغيل مثل الشغل والعمل والبطالة، ثم تحديد الإطار النظري من خلال التطرق لآليات سياسة التشغيل، وفي المبحث الثالث والأخير قمنا بدراسة الأطر القانونية والتنظيمية لسياسات التشغيل في الجزائر.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصناه لدراسة حالة المناطق الصناعية في الجزائر من خلال معرفة أهم المناطق الصناعية وإستراتيجية إنعاش هذه الأخيرة وكذا الإطار التطبيقي للمنطقة الصناعية لولاية البويرة كنموذج، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

**المبحث الأول:** واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

**المبحث الثاني:** المنطقة الصناعية "سيدي خالد" بالبويرة: دراسة تطبيقية

**المبحث الثالث:** مستقبل المنطقة الصناعية " سيدي خالد".

# الفصل الأول

## المناطق الصناعية وسياسات التشغيل:

## إطار نظري ومفاهيمي

يتناول هذا الفصل المفاهيم والمصطلحات الأساسية للمناطق الصناعية وسياسات التشغيل بصفة عامة، بهدف إعطاء صورة واضحة عن مضامينها المختلفة والمفاهيم المشابهة لها. إضافة إلى الآليات والأطر القانونية والتنظيمية لسياسات التشغيل في الجزائر، وقد تم ذلك من خلال طرحها في المباحث التالية:

**المبحث الأول:** في مفهوم المناطق الصناعية.

**المبحث الثاني:** سياسات التشغيل: المفهوم والآليات.

**المبحث الثالث:** سياسات التشغيل في الجزائر: الأطر القانونية والتنظيمية.

## المبحث الأول: في مفهوم المناطق الصناعية

### المطلب الأول: مفهوم المنطقة الصناعية

#### أولا: مفهوم التوطين الصناعية:

**أ.لغة:** يعني التوطين إتخاذ مكان ما موطنا لشيء ما، ومعناه إنشاء أو إقامة شيء معين في مكان معين، وتنطوي هذه العملية على الإرادة والرغبة التي تعني الإختيار، أي إختيار مكان محدد لإقامة وإنشاء منشأة محددة لتحقيق أهداف واضحة في ذهن القائم بالعملية.

**أما اصطلاحا:** فيعني إختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي إختيار المواقع و البيئات المناسبة إقتصاديا و إجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا، لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا، ولتحقيق ذلك فإن الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعين المناطق التي ترغب في تنميتها، وأصحاب المشاريع الصناعية سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو هيئات (خاصة أو عامة)، يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم[1].

#### ثانيا: مفهوم المنطقة الصناعية:

تمثل المنطقة الصناعية شكلا نوعيا للمجال، بصفتها رقعة جغرافية مجهزة بالوسائل الضرورية لممارسة النشاط الصناعي، ومن الناحية التاريخية فإن المناطق الصناعية تكونت حسب إرادة رجال الصناعة، ففي العشرية الثانية من القرن العشرين، ظهرت أول منطقة صناعية سنة 1917بمدينة شيكاكو الأمريكية و هي تابعة للقطاع الخاص، و تعتبر أقدم منطقة صناعية للقطاع الخاص الأمريكي .

[1] محد بومخلوف، "**التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر التجربة و الأفاق**"، الجزائر: دار الأمة،2001، ص. ص. 164-165.

أما في المراحل اللاحقة فقد تكونت بإرادة الدولة أو الهيئات المحلية و يمكن القول أنها أتت في إطارين مختلفين:

- من أجل تحقيق أهداف التهيئة الإقليمية المتمثلة في تحقيق و توزيع متوازن للنشاطات الصناعية أو توجيهها وفق الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية للمجتمع.
- من أجل تحقيق أهداف السياسة الحضرية، خاصة فيما يعرف بالتخصيص المجالي **zonage** وهو الفصل بين مجالات النشاط و مجالات السكن و مجالات الراحة و التسلية و الحدائق...إلخ.و في هذا السياق فإن أسلوب المناطق الصناعية ظهر و إنتشر بالخصوص مع ظهور إتجاه إخراج الصناعة إلى خارج المدن، التي تميزت بها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و ذلك لتحقيق هدفين هما:

ـ إتاحة الفرصة لتحديث الصناعة و تطويرها.

ـ إتاحة الفرصة للتجديد الحضري و إعادة التهيئة.

و هكذا شجعت المدن أصحاب الصناعات على مغادرة الأحياء الحضرية المركزية من أجل تحقيق السياسة الحضرية كما فعلت فرنسا ( 1960- 1970) حيث أصبحت معظم مدنها تتوفر على منطقة صناعية.

كما يمكن أن نعرف المنطقة الصناعية بأنها مجموعة من الأراضي مجمعة قي نفس المعلم لتسهيل عملية التخطيط وتوظيف النشاطات الصناعية البحتة[1].

[1] مراد بلخيري، نصر الدين سلطاني، "**تأثير المنطقة الصناعية على البيئة العمرانية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير و التقنيات الحضرية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2006، ص ص. 11- 12.

**ثالثا: مفهوم المنشأة الصناعية:**

تعرف المنشأة على أنها تنظيم مملوك من قبل شخص واحد أو عدد قليل أو كثير من الأفراد يمارسون نشاطا إنتاجيا معينا لتحقيق الأرباح التجارية الخاصة و/أو الإقتصادية العامة وذلك حسب طبيعة الملكية والإدارة والقيود (أو المحددات) التشريعية والمؤسسية. وهناك تعاريف أخرى للمنشأة الصناعية منها أنها الوحدة الأساسية التي يتألف منها قطاع الصناعة وفيها يجرى الإنتاج الصناعي، كما يعرفها آخرون بأنها الوحدة الإستثمارية ذات الكيان المحدد المعالم فنيا[1].

**المطلب الثاني: مكونات المنطقة الصناعية.**

**أولا: المنطقة الصناعية داخل المجال العمراني:**

**1 . المنطقة الصناعية داخل المجال الحضري :**

إن مسؤولية المسيرين وكذا الصناعيين في إختيار أماكن التصنيع و التقليل من حدة المشاكل و الملوثات الصناعية أمرا لابد منه، و من دون شك أن اللامركزية تخفف من ازدحام المراكز الصناعية، و هذه المشكلة الإقتصادية و السياسية تطرح على الصعيد الوطني و الدولي، و قد ظهرت منذ وقت طويل ضرورة عزل المؤسسات الصناعية عن المجمعات السكنية، خاصة المنتجات الكيماوية و يعود تاريخ أول تنظيم لهذه الفكرة في فرنسا في بداية القرن التاسع عشر.

إن التحديد الجذري و التمركز النظامي لجميع المصانع في المنطقة الصناعية ليس دائما الحل المثالي، فمن الممكن و الأفضل أحيانا إقامة بعض المصانع قليلة الإزدحام والإزعاج في منطقة مختلطة سكنية و حرفية، و من الممكن التفكير أيضا أن بعض المؤسسات الصناعية أو المستودعات تندمج في منطقة سكنية بسهولة، بشرط أن يتحقق عزلها بشكل مناسب.

[1] مدحت القريشي،"**الاقتصاد الصناعي**"، ط.2، الأردن: دار وائل للنشر،2005، ص. ص. 20-21.

**2- تأثير المنطقة الصناعية على البيئة العمرانية:** تعتبر المناطق الصناعية من بين العوامل التي تؤثر على البيئة العمرانية، و ذلك لما تفرزه من ملوثات تضر بصحة الإنسان و العمران على حد السواء، يظهر هذا التأثير من خلال:

**أ ـ تلوث الهواء:** هو كل تغيير في خصائص و مواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان و البيئة، سواء كان هذا التلوث ناتجا على عوامل طبيعية أو نشاط إنساني، و لهذا الأخير آثارا كبيرة على الإنسان و البيئة، كما يؤثر تلوث الهواء على المناخ المحلي بإنخفاض الإشعاع المباشر الشمسي و إرتفاع الضبابية خاصة بالمدن التي تكثر فيها وسائل النقل و الصناعة، و ظهور الأمطار الإعصارية ذات الخصائص الحمضية التي تساهم في سقوط الملوثات الهوائية مما يؤثر على نوعية المياه كما أنها تتلف الزراعة.

**ب ـ تلوث الماء:** يقصد بالتلوث المائي إحداث تلف أو فساد لنوعية المياه و نظامها الايكولوجي بصورة أو بأخرى لدرجة تصبح المياه ضارة أو مؤذية عند استخدامها، و يؤدي تلوث المياه إلى الإضرار بالصحة العامة و ظهور الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ومن أهم مصادر التلوث المائي الصرف الصناعي والذي يتم عن طريق صب المصانع لمياهها المستعملة (التبريد...) في المجاري المائية.

**ج ـ تلوث التربة:** هو عبارة عن دخول أجسام غريبة في التربة فينتج عنها تغير في التركيب الكيميائي و الفيزيائي، ينتج ذلك من مخلفات المصانع الصلبة وإلقاء القمامة واستخدام المبيدات و الأسمدة و هطول الأمطار الحمضية و هي تؤثر على صحة الإنسان.

**د ـ التلوث بالضوضاء:** والذي يحدث نتيجة تداخل مجموعة من الأصوات العالية والحادة غير المرغوبة. تسبب إزعاج للإنسان وإثارته، وتؤدي إلى ظهور أمراض مثل: التوتر العصبي،

أمراض القلب، الجهاز الهضمي، وتنتج الضوضاء من ازدحام الشوارع بالسيارات ووسائل النقل الأخرى والمصانع[1].

**3 ـ تأثير المنطقة الصناعية على الجانب العمراني:** و يظهر في :

- **التأثير على النسيج العمراني:** إن لتموقع المناطق الصناعية بالنسبة للنسيج العمراني علاقة مباشرة بالعوامل المناخية السائدة في المنطقة و على رأسها الرياح، إذ يتحكم اتجاه الرياح السائدة في إختيار موقع المنطقة الصناعية بالنسبة للمنطقة السكنية، حيث يجب أن تكون هاته الأخيرة في ظل الرياح السائدة لتفادي أثر الملوثات على السكان والمدينة على حد السواء. ويظهر هذا التأثير في:
- **التأثير على إتجاه التوسع:** إن المناطق الصناعية تؤثر بشكل مباشر على توسع المدينة، وذلك باعتبارها عائقا من عوائق التوسع فإنها تحد من توسع المدن.
- **التأثير على تموضع السكنات:** إن تموضع السكنات لها علاقة مباشرة من قربها أو بعدها عن المواقع الصناعية، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار الملوثات التي تصدرها هاته المواقع و خاصة الهوائية منها، و ذلك بإعتماد مساحة إحتياط واقية تقوم بعزل و تقليل الهواء الملوث الذي يمكن أن يصل إلى السكنات.
- **التأثير على حركة النقل:** كلما زاد نشاط الموقع الصناعي زاد الطلب على خدمة النقل بجميع أنواعه الثقيلة و الخفيفة من و إلى الموقع، مما يؤدي إلى تكثيف حركة النقل حتى داخل المدينة أين يزيد الطلب على هذه الخدمة نظرا إلى ارتفاع مستوى المعيشة، و بالتالي زيادة الطلب على الطرق و مسالك نافذة و عددا أكبر من المواقف و محطات التوقف[2].

[1] **المرجع السابق**، ص. 13.

[2] **المرجع السابق**، ص. 18.

**ثانيا: أنواع التوطين الصناعي:** إن من بين خصائص التوطين الصناعي نجد:

- **التوطين الصناعي الحضري:** وهو الذي يتم بجوار التجمعات السكنية الحضارية، بغية الاستفادة من مميزاتها الاقتصادية و الاجتماعية.
- **سياسة الاقطاب الصناعية:** ويعني التوطين المركز أو المركزية الصناعية.
- **سياسة الانتشار الجغرافي للصناعة:** وتهدف هذه السياسة إلى توزيع التوطين الصناعي ليشمل الرقعة الجغرافية الوطنية، وذلك سعيا وراء تحقيق أهداف التوازن الجهوي.
- **سياسة المناطق الصناعية:** والتي تعتبر من أهم السمات الأساسية للتوطين الصناعي في الجزائر، فقد بلغ عددها مع أواخر الثمانينيات ما يزيد ثمانين منطقة صناعية، موزعة عبر الوطن، ففي عام 1984 فإن جميع ولايات البلاد تقريبا ونصف الدوائر.
- يملكون مناطقهم الصناعية. فقد استطاعت أن تحصل الجزائر في هذه المرحلة بفضل وهذه السياسة على شبكة من المناطق الصناعية عبر المدن الجزائرية[1].

**المطلب الثالث: مبادئ إعداد منطقة صناعية:**

عند إعداد منطقة صناعية من الممكن أن تحدث أخطار عديدة على الصعيد الصحي و الإجتماعي، وكذلك على الصعيد التقني والإقتصادي، لذلك وجب إختيار الموقع قبل إختيار نوع التصنيع.

**أولا: شروط الموقع:**

يجب مراعاة المميزات الديمغرافية و الإجتماعية المسيطرة في تلك المنطقة و النماذج المختلفة للمؤسسات الصناعية التي يمكن إعدادها، إذ أن الإختيار الأمثل للموقع يمكن أن يقلل من

[1] محمد بومخلوف، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص. 58- 62.

الأضرار والنفقات كما يجب الإحتراس من الإنعكاسات المتعددة التي يمكن أن تحدثها الشروط المناخية.

**ثانيا: شروط المساحة:** من المؤكد أن المساحة في المنطقة الصناعية تكون محددة تبعا لمؤسساتها إلا أنه يجب دائما الأخذ بعين الإعتبار مسافة الطرقات و الحواجز المتخذة للتقليل من الضرر الناجم عنها و كذا مساحة التجهيزات الإضافية في المنطقة.

**ثالثا: شروط التجهيزات و الإعداد:** تلعب طبيعة و أهمية التجهيزات دورا كبيرا في حسن سير العمل في المنطقة الصناعية ونذكر منها:

1- **شبكة الطرق:** يجب أن تكون متصلة مع شبكة الطرق الكبيرة بالإضافة إلى وضع شبكة من خطوط السكة الحديدية إذا تطلب ذلك و هذا مرهون بنوع الصناعة كما يستحسن أن تكون قريبة من المطار أو الميناء إن وجدوا، وذلك لما يوفره من خدمات ( نقل البضائع: العمال.....).

2- **الطاقة:** يحدث التزويد بالطاقة المحركة في أغلب الأحيان بواسطة خطوط كهربائية ذات قوة عالية أو منخفضة و يمكن إنتاجها في المنطقة ذاتها.

3-**الماء:** يفترض في المنطقة الصناعية أن تكون مجهزة بكميات كبيرة من المياه، كما يجب معرفة خصائص المياه و التي تتلاءم مع أنواع معينة من الصناعة، و كذا مدى التلوث الممكن للمجاري بسبب ما يتدفق من المصانع، و يجب عزل المياه الصالحة للشرب عن المياه الملوثة.

4-**السلامة:**هو أكبر عنصر يجب الإهتمام به بحيث يعتمد على إنشاء المساحات العازلة من أجل الحماية من لهيب الحرائق، وتجنب وضع كل ما هو سريع الإلتهاب في إتجاه الرياح، وأن تكون شبكة المياه قادرة على التزويد بالمياه لإطفاء الحرائق.

5- **المواد الأولية و المواد الخام:** هي المواد التي تصنع منها حاجات الإنسان المتنوعة و هي يمكن أن تكون على شكل مواد أولية زراعية، حيوانية، نباتية، معدنية أو إصطناعية و هي تساهم في التوطن الصناعي حسب عمرها.

6-**اليد العاملة:** يجب أن يتوفر الموقع على الأفراد المؤهلين للقيام بالعملية الإنتاجية عددا و خبرة

7- **القوانين و الضرائب:** يتطلب معرفة القوانين التي تخضع لها المنطقة المعنية بتوطن الصناعة، كقوانين المباني و التوسعات التي يجرها المصنع مستقبلا و قوانين تمنع إقامة بعض الصناعات في مناطق معينة، و كذا معرفة قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومة على المصانع[1].

[1] مراد بلخيري و نصر الدين سلطاني، **مرجع سابق الذكر**، ص. ص. 12- 13.

## المبحث الثاني: سياسات التشغيل : المفهوم و الآليات

### المطلب الأول : مفهوم الشغل / العمل / البطالة.

**أولا: مفهوم الشغل:** يعرف الشغل بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب في حد ذاته، و ما يلاحظ أن الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر، سواء تعلق الأمر بالنشاط أو منصب العمل. إنطلاق من تعريف العمل يمكن إستخلاص تعريف الشغل على أنه:" كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أم عرضي، أم مؤقت، أم موسمي"[1].

**ثانياً: مفهوم العمل:** "يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أم عضليا، بمعنى إستخدام الفرد قواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية"، وكلمة العمل عند الإقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، و كثيرا ما يستخدمها الإقتصاديون في كل ما يكتبون لتغطي نطاق المدلول الأول، و هو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها[2].

**ثالثاً: مفهوم البطالة:** تعرف البطالة بأنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرض العمل، فضلا عن ذلك فإن هناك من يرى أن البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما[3].

يعرف الدكتور محمد حسن منصور البطالة بأنها التوقف عن العمل بصفة مستمرة بسبب لا دخل لإرادة العامل فيه ألا وهو صعوبة الحصول عن العمل[4].

---

[1] محمد أدريوش دحماني، " **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2012 - 2013، ص. 42.

[2] عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل،" **العمل في الإسلام**"، مصر: دار المعارف، 1983، ص. 49.

[3] علي عبد الوهاب نجا، " **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها**"، مصر: الدار الجامعية، 2005، ص. 2.

[4] محمد حسن منصور، " **قانون التأمين الإجتماعي**"، مصر: منشأة المعارف، 1996، ص. 323.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توافرت فيه المواصفات التالية:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل ( بين 15 و 64 سنة).

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل[1].

**1 ـ أنواع البطالة:** يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع أهمها:

**أ/ البطالة الدورية:** وتحدث في فترات الكساد التي يتعرض لها الإقتصاد بين فترة أو أخرى ،حيث أن الإقتصاد في كل دول العالم تقريبا يتعاقب عليه فترات من الإزدهار والكساد تعاقبا دوريا، ففي فترة الإزدهار يكون معدل البطالة منخفضا وفي فترة الكساد يكون هذا المعدل مرتفعا[2].

**ب/ البطالة الإحتكاكية:** تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون ـ للمرة الأولى ـ عن وظيفة وناسبة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من السابقة عليها، علما بأن هناك وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بهذه الوظائف وأماكن وجودها، هذا في الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الأعمال البحث عن العمالة البديلة للمتقاعدين لديهم أو لشغل الوظائف المترتبة من توسع المنشآت الخاصة بهم3.

---

[1] Office National des statistiques, « **L'emploi et le Chômage** », donnés statistiques, n°226, Algerie, 1995, P.8.

[2] حنان سايح و فاطمة الزهراء بوعناني، "**سياسة التشغيل في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص. 34.

[3] علي عبد الوهلب نجا، **المرجع السابق**، ص. 17.

**ج/ البطالة الهيكلية:** هو ذلك النوع من التعطل يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الإقتصاد الوطني وتؤدي إلى إيجاد حالة عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال العاطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، أما عن طبيعة هذه التغيرات الهيكلية، فهي إما أن تكون راجعة إلى حدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم، أو إلى تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب إنتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة، مثلا: من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية، والمثال الواضح على ذلك هو أن إرتفاع مكننة العمليات الإنتاجية وظهور الإنسان الآلي في صناعة السيارات، أدى إلى الإستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج، فمثل هذا النوع من البطالة يعتبر هيكليا[1].

**د/ البطالة الموسمية:** تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة خاصة في المجتمعات التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي يعكس نوعا من البطالة الموسمية بسبب طبيعة هذا النشاط، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة أيضا هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي[2].

**هـ/ البطالة المقنعة:** هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض[3].

---

[1] رمزي زكي، " **الاقتصاد السياسي للبطالة ـ تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ـ** "، الكويت: عالم المعرفة، 1997، ص.9.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **المرجع السابق**، ص. 29.

[3] فاطمة الزهراء بوكابوس، " **سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع ـ تنظيم وعمل ـ، جامعة البويرة، 2012/2011، ص. 30.

**2 ـ أسباب البطالة في الجزائر:** إن أزمة تسديد المدفوعات الخارجية التي ظهرت سنة 1986 نتيجة لتدهور أسعار البترول أدت إلى الكشف عن الطابع الهش للاقتصاد الوطني وضرورة إدخال تعديلات جذرية بهدف إقامة نظام اقتصاد السوق، ومن جهة أخرى أدى انخفاض الموارد الخارجية إلى تفاقم الديون الخارجية، ونتج عنها انتهاج في بداية الأمر بسياسة التقشف وتجميد بعض المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية واللجوء إلى إعادة التمويل ثم بعدها إعادة جدولة الديون، الأمر الذي استلزم إبرام اتفاق الاستعداد الإنمائي سنة 1994 مع صندوق النقد الدولي المتضمن جملة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية صعبة للغاية منها تخفيض قيمة الدينار من جهة، ومن جهة أخرى خوصصة المؤسسات الاقتصادية وحل البعض منها، مما أدى إلى تسريح الآلاف من العمال.

حيث أنه وخلال السنوات الأخيرة فقط قطاع الصناعة 60 % من اليد العاملة دون فتح مناصب عمل جديدة واستفحال ظاهرة البطالة، ومن جهة أخرى حاولت السلطة التنفيذية تدعيم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من البطالة، وعموما فالبطالة هي نتاج خلل في سوق التشغيل حسب المفهوم الاقتصادي للشغل، ونتيجة التحول من نظام سيطرة القطاع العام إلى نظام الخوصصة، حيث لم تعد الدولة ملتزمة بالتشغيل الكامل كما كان الحال في السابق، بل أن القطاع الخاص هو الملزم بإيجاد أكثر فرص للعمل[1].

**رابعا: علاقة العمل بالتشغيل:** إن التشغيل يقود بالضرورة إلى مفهوم الموارد البشرية والقوى العاملة، لأن اهتمامه ينصب على هذه الفئة تحديدا من حيث اشتغالها، بطالتها وتوزيعها في

[1] علي موزاوي، " **النظام القانوني للتأمين عن البطالة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون ـ فرع قانون أعمال ـ، جامعة تيزي وزو، 2007، ص.7.

ميدان الشغل... إلخ. وقد يعني التشغيل استخدام جزء من عمل اجتماعي يقوم به الشخص وهذا مناسب لمنصب عمل، أو تنظيم واستخدام قوة العمل على أحسن وجه[1].

**المطلب الثاني: مفهوم سياسة التشغيل وأبعادها.**

**أولا: مفهوم سياسات التشغيل:** تتكون سياسات التشغيل من كلمتين:

**سياسة:** وهي مجموعة من الإجراءات والتدابير التنظيمية.

**التشغيل:** وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسمي يشغل بها وقته لقاء أجر.

لذلك تعرف سياسة التشغيل على أنها " مجموعة الإجراءات والتدبير التي يتم توجيهها من قبل الحكومة للحد أو التخفيف من حدة أزمة البطالة"[2].

ومن بين التعاريف التي ساقها الباحثون في هذا الصدد تعريف الأستاذ **مدني بن شهرة**، حيث حدد مفهوم سياسة التشغيل بقوله:" إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الإقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجمومة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الإقتصاد الكلي

[1] ناصر دادي عدون و عبد الرحمن العايب، " **البطالة وإشكالية التشغيل ض&é من برنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 15.

[2] عمرة مهديد، " **تحليل سياسات التشغيل في الجزائر على ضوء البرامج المخصصة لحاملي الشهادات الجامعية 2012/1999**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص. 23.

والسياسات القطاعية، فضلا عن سياسة إقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل[1].

**ثانيا: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل:** إن أبعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة الجوانب منها ما هو إجتماعي ومنها ما هو إقتصادي و منها ما يتعلق بالجانب التنفيذي الهيكلي.

**1 ـ البعد الاجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الإجتماعية الناتجة عن ظاهرة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء.

**2 ـ البعد الاقتصادي:** يركز على ضرورة إستثمار القدرات البشرية، أي رأس المال البشري ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواء الموروثة أو المكتسبة لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الإقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواء العامة أو الخاصة، بما يسمح بإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

**3 ـ البعد التنظيمي الهيكلي:** يقصد به مشاركة الجهات ذات العلاقة في إتخاذ القرارات الجماعية، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيذها، والتي تبدأ من المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات بالسكانية، سواء كانت مدنا أو قرى[2].

---

[1] رابح قميحة، " **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2012/2001**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014/2013، ص. 16.

[2] حنان سايح، **مرجع سابق**، ص. 49.

## المطلب الثالث: التمييز بين سياسة التشغيل وسياسة الحد من البطالة.

### أولا: الفرق بين سياسة الحد من البطالة و سياسة التشغيل:

يجب التمييز بين مفهومين أساسيين في هذا المجال ويتعلق الأمر بمفهوم سياسة التشغيل **Politique de l'emploi** وسياسة محاربة البطالة **Politique de lutte Contre le Chômage** ، وإن كانت كلتا السياستين تهدف في نهاية المطاف إلى تقليص البطالة ، إلا أن سياسة التشغيل تتضمن "مجموع التدابير التي تسهل توظيف المزيد من العمالة من طرف المؤسسات . حيث تتوجه هذه التدابير بشكل خاص نحو ترقية سوق العمل بشكل تجعله يستجيب إلى الظروف التي تعيشها هذه المؤسسات. وعلى هذا الأساس تتميز سياسات التشغيل غالبا بكونها سياسات ذات طابع هيكلي لأنها تستهدف نزع العراقيل التي تحول دون تحقيق مستوى التشغيل المأمول من طرف المؤسسات.

لذلك تعتبر سياسات طويلة المدى لأنها لا ترمي إلى توظيف العاطلين في اللحظة الراهنة ولكنها ترمي إلى تهيئة الاقتصاد لتوظيف المزيد من العمالة في المستقبل .

بالمقابل، عندما نتحدث عن سياسة للحد من البطالة فإننا نضع أنفسنا في سياق اجتماعي للعملية. حيث تتم العملية بمحاولة توظيف أكبر عدد من العمالة بغض النظر عن الظروف التي تمر بها المؤسسات .

في هذا السياق، لا يمثل الأفق الاقتصادي للمؤسسات بالضرورة أهمية كبرى، و بالتالي لا تؤدي شروط سوق العمل دورا حاسما في عملية التوظيف ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على حزمة المحفزات المباشرة و غير المباشرة التي تقدمها السلطات العمومية ، و لذلك تندرج هذه

السياسة ضمن منظور الفترة القصيرة، أين يتمثل الهم الأساسي للسلطات العمومية في إمتصاص أكبر قدر من القوى العاطلة[1].

**ثانيا: تعريف التأمين عن البطالة:** يعد التأمين من البطالة آلية لحماية العمال ضد الإحتمال الوارد لفقدان الشغل بصفة لا إرادية، وحسب التعريف المستنتج من التوصية رقم 44 المتعلقة بالتأمين من البطالة والأشكال الأخرى لمساعدة البطالين عن العمل، فإن الخطر الإحتمالي الذي يمكن أن يؤدي إلى تعويضات البطالة هو خسارة المداخيل الناتجة إما عن بطالة مؤمن يعمل بصورة معتادة وهو قادر على العمل الطبيعي ويبحث عن عمل مناسب أو عن بطالة جزئية والتي تكون إما لا إرادية أو إرادية مبررة في بعض الحالات.

فالتأمين من البطالة على غرار كل التأمينات هو عقد غير منتظم تنتج آثاره في حالة وجود فعلي للبطالة من شأنه تجنبه، أي في حالة حدوث الخطر فطابع التأمين في هذه الحالة يعتبر حقا وليس دعما[2].

**ثالثا: أنواع التأمين عن البطالة:**

**1 ـ من حيث الأساس الإتفاقي:** يمكن أن يتأسس نظام التأمين عن البطالة بمقتضى إتفاقية جماعية توقع بين الشركاء الإجتماعيين ( منظمات المستخدمين والمنظمات العمالية المعتمدة رسميا من خلالها على مختلف الجوانب المتعلقة بالتأمين وشروط الإستفادة منه، كما يشترط على هذه الإتفاقيات أن تكون ذات طابع وطني، ويجوز أن تشتمل فقط قطاعا مهنيا أو فئة معينة عن الأجراء[3].

---

[1] عمرة مهديد، **مرجع سابق**، ص ص.27-28.

[2] محرز أيت بلغام، " **نظام التأمين عن البطالة ـ تسيير سلبي أم سياسة إيرادوية للتشغيل**"، مداخلة في فعاليات الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الإجتماعية، وزارة العمل والحماية الإجتماعية، الجزائر، 30 ـ 31 ماي 2000، الجزء الأول، ص. 137.

[3] علي موزاوي، **مرجع سابق**، ص. 14.

**2 ـ من حيث الأساس القانوني:** يعتمد هذا الأساس على تنظيم التأمين عن البطالة من طرف الدولة عن طريق قانون أو مرسوم تنفيذي تحدد من خلاله السلطة العامة ( الحكومة أو الوزارة الوصية)، طبيعة النظام وشروط الإستفادة منه، والجهاز المكلف بتسييره ونسبة الإشتراك فيه، كما هو الحال في الجزائر[1].

**رابعاً: المبادئ الدستورية المكرسة للحماية ضد البطالة:** في مجال تكريس الحقوق إعترف المؤسس الدستوري بالحق في العمل وضمان فالمادة 55 من التعديل الدستوري لسنة 1996 تنص على أن لكل مواطن الحق في العمل، والحماية والأمن، أما الحماية ضد البطالة فالدستور لم ينص عليها صراحة، ولكن يمكن إستنتاج ذلك من خلال المادة 55 السالفة الذكر والمادة 59 منه و التي تنص على:" ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا مضمونة"[2]، فعبارة " لا يستطيعون القيام به" جاءت عامة ونحن ندرك أن البطالة هي حالة عدم الإستطاعة عن العمل لأسباب لا إرادية مرتبطة بسوق التشغيل.

## المبحث الثالث: سياسات التشغيل في الجزائر : الأطر القانونية والتنظيمية.

### المطلب الأول: أطر وأنماط سياسة التشغيل.

**أولا: الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل:** إن تعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر، إقتضى حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا، فبالنسبة للإطار القانوني والتنظيمي يصعب حصر مجموع النصوص القانونية والتنظيمية التي تم وضعها وإصدارها بهدف وضع السياسات التي تضعها السلطات السياسية في مجال التشغيل ومحاربة البطالة، إلا أنه يمكن أن نتطرق إلى بعضها، فعلى سبيل

[1] **المرجع نفسه**، ص. 15.

[2] أنظر المادة 59 من دستور 1996.

المثال القانون المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل[1]، الذي يمكن نص في مادته الثالثة على أنه " تضمن الدولة صلاحيات تنظيم في ميدان التشغيل لاسيما في مجال:

ـ المحافظة على التشغيل وترقيته .

ـ الدراسات الإستشرافية المتعلقة بالتشغيل .

ـ المقاييس القانونية والتقنية لتأطير التشغيل ومراقبته.

ـ أدوات تحليل وتقييم سياسة التشغيل.

ـ أنظمة الإعلام التي تسمح بمعرفة سوق العمل وتطوره"

والقانون المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل[2]، الذي حدد أهدافه في مادته الأولى منه والتي تتمثل في وضع التدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل عن طريق تخفيف الأعباء الإجتماعية لفائدة المستخدمين، وتحديد طبيعة ومختلف أشكال المساعدة، والمرسوم التنفيذي المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها[3]، التي كلفتها السلطات العمومية بمجموعة من المهام الأساسية في مجال التشغيل ورصد تفاعلات سوق العمل، يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

ـ تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك.

ـ تطوير الأدوات و الآليات التي تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق العمل وتقسيمها.

[1] القانون 04 ـ 19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، العدد: 83 الصادر في 26 ديسمبر 2004.

[2] القانون 06 ـ 21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية ، العدد 80 الصادر في 11 ديسمبر 2006.

[3] المرسوم التنفيذي 06 ـ 77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية ، عدد: 09، الصادر في 19أفريل 2006.

ـ تشجيع الحركية الجغرافية والمهنية لطالبي العمل، والمشاركة مع المؤسسات والهيئات المعنية في تطبيق عمليات التحويل المهني، أو التكوين التكميلي الخاص بتكييف مؤهلات طالبي العمل مع متطلبات عروض العمل المتوفرة .

ـ المشاركة في تنظيم وتنفيذ البرامج الخاصة بالتشغيل التي تقررها الدولة والجماعات المحلية، وكل مؤسسة معينة وإعلامها بتسيير البرامج المذكورة وإنجازها.

والمرسوم التنفيذي المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني[1]، الذي يهدف إلى تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين، إلى جانب تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما عبر برامج تكوين، تشغيل وتوظيف.

إلى جانب العديد من النصوص القانونية الأخرى المتعلقة بتشجيع خلق المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتلك المتعلقة ببعض الهيئات والأجهزة الأخرى الناشطة في مجال التشغيل إما بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كالصندوق الوطني للتأمين على البطالة وهيئات التنصيب الخاصة[2].

**ثانيا: أنماط سياسات التشغيل في الجزائر:**

**1 ـ سياسة التشغيل النشيطة:** حسب التعريف المعتمد لهذا المفهوم فهي تعتمد عل معدل النفقات من الناتج الإجمالي المحلي، وتشمل على العناصر التالية[3]:

ـ الخدمات التي تقدمها مصالح التشغيل العمومية.

---

[1] المرسوم التنفيذي 08 ـ 126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، ج. ر. ، عدد: 22، الصادرة في 30أفريل 2008.

[2] بمقتضى المرسوم التنفيذي 07 ـ 123 المؤرخ في 24 أفريل 2007، الذي يضبط شروط وكيفيات منح الإعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها، ج.ر.،عدد 28 الصادرة في 2 ماي 2007.

[3] راضية بوزيان، " **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر ـ مقاربة سوسيو. إقتصادية**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد بجامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص.8.

ـ التدريب لفائدة طالبي الشغل الجدد والمفصوليين عن العمل، والمهددين بالفصل ( الطرد) والعمال المستخدمين ( تدريب مستمر).

ـ الإجراءات والحوافز الخاصة بتشغيل الشباب .

ـ الإجراءات والحوافز لفائدة الشرائح الإجتماعية ذات الحاجيات الخصوصية.

ـ وفي هذا السياق، تنفق كل البلدان مبالغ هامة من دخلها القومي على سياسات التشغيل النشيطة وإن كانت بنسب متفاوتة.

**2 ـ سياسة التشغيل الخاملة:** وهي مجموعة الإجراءات التي تعمل خلالها الدولة للتخفيف من حدة الآثار السلبية لأزمة البطالة، وذلك من خلال تقديم المنح للعاطلين مثل المنح النقدية وعقود الإدماج المهني...إلخ[1].

**المطلب الثاني: تطور سياسات التشغيل في الجزائر:**

مرت سياسات التشغيل في الجزائر بمحطات هامة تمحورت ضمن السياسة العامة للدولة من خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

**أولا: المرحلة الأولى: 1966-1980**

تنقسم هذه المرحلة إلى فترتين، قبل 1973 كفترة أولى، ومابين 1974 و1980 كفترة ثانية.

[1] عمرة مهديد، **مرجع سابق**، ص. 27.

### 1: الفترة السابقة للسنة 1973:

تمحورت إشكالية التشغيل حول قضية البطالة التي انعكست على وضعية سوق العمل من خلال الحجم العام لطلب العمل[1]، حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 35.17 % سنة 1971 و31.91 % سنة 1972 و30.95 %سنة 1973، وقد تميزت هذه الفترة بمناصب العمل المؤقتة حيث بلغت 44.26 % سنة 1971 و 48.29 % في سنة 1972 و47.03% سنة 1973 وكانت أغلب هذه المناصب في قطاع البناء، والأشغال العمومية وذلك لتطبيق برنامج بناء القرى الفلاحية وبرنامج إعمار المدن، كما تميزت هذه الفترة بهيكل طلب العمل السنوي حيث قدر معدله بـ 07 من إجمالي طلبات العمل المسجلة، كل ذالك من أجل التخفيف من البطالة، كما ساهم تنظيم الهجرة إلى أوروبا إلى التقليل منها حيث سجلت 250000 هجرة عمالية بالإضافة إلى عملية الإدماج الإداري في الوظائف التابعة للقطاع العمومي، وتميزت هذه المرحلة بتدخل الدولة في عملية تنظيم سوق العمل بإنشاء هيئات تنظم عملية التوظيف والهجرة نحو فرنسا بالدرجة الأولي، وتقوم بإحصاء مناصب العمل الشاغرة حيث تم إحصاء بين سنتي (1971-1973) حوالي 74.250 عرض عمل كل سنة.

### 2. الفترة ما بين 1974-1980:

في هذه الفترة لجأت الجزائر إلى سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء إلى تبني سياسة المخططات التنموية، ومن مهام المخطط الرباعي الأول هو إيجاد إستراتيجية ومواصلة عملية استيعاب البطالة، وقد عرفت هذه المرحلة عملية تكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الصناعية التي يتم تشييدها سواء أكان ذالك على المستوى الوطني أم على المستوى

[1] مدني بن شهرة، " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية)**"، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص. 164.

الخارجي، ولقد أعطيت للمؤسسات تسيير اليد العاملة والتكفل ببعض الوظائف التي كانت من اختصاصات الدولة، يمكن ملاحظة خلال هذه الفترة ما يلي:

- انخفاض ملموس لطالبي العمل، حيث سجل معدل سنوي يقدر بـ 123.330 طالبا مقارنة مع الفترة (1973/1971) التي كانت 228.233 طلب عمل.

- إستقرار في عرض العمل حسب مصالح التشغيل وكان يشمل أساسا على المناصب التي تتطلبها بعض القطاعات مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، ويخص الأمر ورشات الهندسة المدنية للوحدات الصناعية التي كانت بصدد التشييد أو بورشات بناء المساكن.

- عرف سوق العمل نوعا من التجزئة المترتب عن أجزاء التسيير الداخلية لليد العاملة التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات.

- عدم تحقق سياسة التكوين وتريب الجماعات العمالية، وذلك لعدم إعطاء الإهتمام لهذه السياسة من قبل المسيرين المركزيين ولعدم تجانس الطبقة العمالية داخل المؤسسات الاقتصادية واستقرارها.

- إختلال في التوزيع للعمال المؤهلين بين مختلف المناطق ومختلف القطاعات الاقتصادية، إظافة إلى ضعف إنتاجية العمال.

- التغيير الجذري في إستخدام قوة العمل وذالك نتيجة إنتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن، وذالك نتيجة التطور الصناعي بالمقارنة بالوضع الفلاحي.
- إستراتيجية النمو التي لم تعطي الإندماج كوسيلة لضمان ديناميكية عرض العمل إذا ما قارنا بين حجم الإستثمارات الصناعية وما تمخضت عنه من تكاليف باهظة وبين ما قدمته من مناصب شغل[1].

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص. ص. 165- 166.

## ثانيا: المرحلة الثانية 1980-1990:

تميزت هذه الفترة بتقلص سوق العمل، وكان الشباب هم الضحايا الأوائل على عكس السبعينيات التي شهدت نمو ملحوظا للتشغيل والتكوين وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين بحسب المخططات الخماسية.

### 1 ـ الفترة الأولى 1980-1984:

من خلال برنامج المخطط الخماسي الأول الذي وضع أهداف تطور مستوى إنتاجية العمل ومواصلة خلق فرص للعمل وذالك من أجل تلبية الطلب المتزايد، وإتضح ذالك من خلال الدور المتزايد للدولة في تنظيم سوق العمل من خلال الإجراءات التي ترمي إلى:

ـ تقليص ظواهر عدم استقرار اليد العاملة وذالك بتوحيد الممارسات الأجرية عن طريق إستخدام نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانون الأساسي للعمل، وتوحيد الإمتيازات الإجتماعية الممنوحة للعمال بالإضافة إلى تطوير مفهوم التكوين وإعطائه أكثر أهمية مما سبق.

ـ العمل على عقلانية إستخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية[1].

وعليه نجد أن مصالح التشغيل سجلت خلال الفترة(1981-1984) معدلا سنويا لطلبات العمل قدره 157.943 طلبا ومعدلا سنويا لعروض العمل قدره 149.064 عرضا.

وتشير فترة الخماسي الأول إلى الرجوع التدريجي لنمط تنظيم العمل السابق، وإدخال تعديلات جديدة يتحكم فيها الجهاز الإداري، وذالك برفع بعض الحواجز والتي كانت تتحكم في سوق العمل المتواجد قبل 1973 وهو ما أدى إلى الفارق بين المتحقق من مناصب العمل والمتوقع منه خاصة بحسب القطاعات المختلفة.

[1] **المرجع نفسه**، ص. 171.

### 2 ـ الفترة الثانية 1985 ـ 1989:

من خلال المخطط الخماسي الثاني، عرفت الجزائر في هذه الفترة وضعا إقتصاديا متميزا، حيث ضعف معدل النمو وزيادة عدد السكان القادرين عن العمل حيث تجاوز 4.5 مليون شخص سنة 1985 ليصل إلى 5.6 مليون شخص سنة 1989 مما أدى إلى زيادة البطالة، حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987، وذالك خلافا لتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940.000 منصب عمل عند نهايته، حيث إن إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000 سنة 1986 ليصل إلى 59000 سنة 1989[1].

ومن خلال ملاحظة الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات لم تتغير وبقي نسبيا عند نهاية المخطط بإستثناء قطاع الإدارة الذي تغير نصيبه من مجموع التشغيل الإجمالي من 22.8 بالمئة إلى 25.2 بالمئة، وبذالك تبقى الإدارة في المرتبة الأولى من حيث زيادة مناصب العمل الجديدة، كل ذالك نتيجة إستفحال الأزمة الإقتصادية حيث الإنخفاض الشديد في أسعار المحروقات بالإظافة إلى الأزمة الإقتصادية العالمية التي أثرت في الإقتصاد الجزائري خاصة من خلال إنخفاض قيمة الدولار بإعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج، مما إنعكس على مختلف القطاعات والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية رغم الإصلاحات الإقتصادية للسنة 1988 من أجل إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي بخلق الثروات[2].

[1] مدني بن شهرة، **المرجع السابق**، ص. 171.

[2] نفس المرجع، ص. 172.

ويمكن تلخيص نتائج المخططات التنموية في الجدول التالي:

***جدول رقم 01:يبين نتائج المخططات التنموية***

| السنة | 69-67 | 73-70 | 77-74 | 79-78 | 84-80 | 89-85 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **سندات مناصب العمل** | **107750** | **329700** | **521300** | **29000** | **725000** | **434800** |
| **المعدلات السنوية** | **35917** | **82425** | **130325** | **145000** | **145000** | **69600** |

**المصدر**: مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسية التشغيل(التجربة الجزائرية)**"، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009. ص. 174.

الملاحظ أن مناصب الشغل المستحدثة تزداد من خطط تنموية إلى أخرى، حتى سنة 1984 تبدأ هذه المناصب في الإنخفاض نتيجة التغيرات الإقتصادية التي حدثت في منتصف الثمانينات، وفي سنة 1990 لأول مرة في الجزائر كان الرصيد الصافي لخلق مناصب العمل سالب حيث خسرت الجزائر 150.000 منصب عمل بالمقارنة مع سنة 1989، حيث عدد المشتغلين إنتقل من 4.432.000 عامل إلى 4.283.000 عامل حسب إحصاء الديوان الوطني للإحصاء[1].

### ثالثا: المرحلة الثالثة 1990- 1999:

رغم الإصلاحات الإقتصادية المتعددة في نهاية الثمانينات، إلا أن إستفحال الأزمة أثرت سلبا على الأوضاع الداخلية للبلاد، حيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات

[1] Mohamed Medjkoune, « **Ajustement structurel – emploi et chômage en Algérie** », les cahiers du CREAD ,N°46/47, 4 éme trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, P. 155.

الإقتصادية القائمة والشروع في إنتهاج سياسة إقتصادية أكثر نجاعة وصرامة وأكثر إنفتاحا على الإقتصاد العالمي، وذالك بتطبيق برامج استعجاليه للتخفيف من حدة البطالة والتقليل من حدة الفقر فكان ذلك بتطبيق برنامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي المدعوم من طرف المؤسسات المالية العالمية و الإستعداد النفسي للدخول في نظام إقتصاد السوق من خلال تعميق الإصلاحات حيث تعززت التشريعات الإقتصادية بمجموعة من القوانين والمراسيم الهدف منها تعبيد الطريق للإتجاه نحوى إقتصاد السوق ومن بين هذه الإجراءات نذكر مايلي:

1 ـ تنظيم السوق المالي من خلال إصدار قانون النقد والقرض، حيث أعطي للأجهزة المصرفية ديناميكية جديدة تختلف عن النظام السابق، حيث تمكن الترخيص بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية جزائرية وأجنبية كما يرخص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية كما يمكن تنظيم الأسواق النقدية وتحديد كيفيات المعاملة فيها، وكذالك من أجل خلق مناصب للعمل وخاصة للطبقة المتعلمة ومنها خريجي الجامعات.

2 ـ تعميق إجراءات الإستثمار وإعطاء ضمانات قانونية وخاصة للإستثمارات الخاصة سواء كانت محلية أو أجنبية، وهذا لدفع الإستثمار الخاص نحو المشاركة الفعلية في التنمية الإقتصادية الإجتماعية.

ومن خلال الضمانات والإمتيازات الواسعة التي أعطاها المرسوم للمستثمرين خاصة الأجانب، وذالك بغية جلب الإستثمارات من أجل توفير السلع والخدمات وتوفير عروض العمل وهو المجال الذي كان حكرا على الدولة[1].

[1] مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسية التشغيل(التجربة الجزائرية)**"،**المرجع السابق الذكر** ، ص. 175.

**رابعاً: المرحلة الرابعة 2000 ـ 2011:**

بعد الإرتفاع في نسبة البطالة التي وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 بالمئة منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية عام 1999، بدأ معدلها في إتجاه نحو الإنخفاض على مدى العقد الأخير، حيث تشير البيانات الإحصائية المبينة في الجدول الآتي إلى إرتفاع نسبة البطالة في التسعينات، حيث إنتقلت من 24.36 بالمئة سنة 1994 إلى 29 بالمئة سنة 1997، ثم 29.2 بالمئة سنة 1999، ثم إنخفضت إلى 25 بالمئة سنة 2002 ثم إلى 12.3 بالمئة سنة 2006، لتصل إلى 10.2 في نهاية 2009، ومع ذلك يبقى معدلها مرتفع إذا ما قورن بالمتوسط العالمي البالغ 5.9 بالمئة[1].

***الجدول رقم 02: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009/2000***

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 29.77 | 27.03 | 25 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 |

**المصدر**: لخضر عبد الرزاق مولاي،" **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000 ـ 2011**"، مجلة الباحث، العدد: 2012/10، ص. 195.

وقد سجل قطاع الصناعة نسب نمو للعمالة خلال الفترة 2010/2005 إذ إنتقل عدد عمال هذا القطاع من 523.000 عامل سنة 2005 إلى 1.373.000 عامل سنة 2010، أي بنسبة زيادة قدرها: 16.25 بالمئة[2].

[1] لخضر عبد الرزاق مولاي،" **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000 ـ 2011**"، مجلة الباحث، العدد: 2012/10، ص. 195.

[2] فطيمة حاجي، " **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005 ـ 2014**" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2013 ـ 2014، ص. 197.

## المطلب الثالث: مضمون سياسات التشغيل في الجزائر

لقد تم إدراج مسألة تشغيل الشباب من أولويات السلطات العمومية، ولمواجهة تدهور سوق الشغل أنشأت أجهزة جديدة لإحتواء هذه الأزمة منها:

**أولا: برنامج تشغيل الشباب 1987:**

اتخذت الحكومة أول برنامج مستقل لتشغيل الشباب الذين تراوح أعمارهم مابين 16-24 سنة، يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية(**FCCC**) وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب(**FAEJ**)، ويهدف إلى خلق 200.000 منصب شغل دائم خلال سنتين فقط حيث لم يستفد من هذا المشروع سوى نصف هذا العدد، منهم 60.000 شاب حصلوا على مناصب دائمة أو مؤقتة و40.000 شاب على مناصب في نشاطات التكوين والتأطير[1].

**ثانيا: برنامج الإدماج المهني للشباب:**

بعد فشل البرنامج السابق جري تنظيم جلسات وطنية حول سياسة إدماج الشباب في ديسمبر 1989 شارك فيها مجموعة من الوزارات المعنية، وتم الاتفاق علي الأهداف الجديدة لسياسة تشغيل الشباب والوسائل الواجب تعبئتها لصالح 68 بالمئة من الجزائريين الشباب، وهي تقوم على المبادئ التالية: تفضيل الشغل المنتج والدائم، خلق الشغل بأقل تكلفة، إضفاء الطابع المحلي علي مبادرات تشغيل ونشاطات الشباب، تفضيل الإدماج عن طريق التكوين.

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع الشباب على خلق مناصب شغل بأنفسهم من خلال التعاونيات الخاصة بالشباب الذين تراوح أعمارهم مابين 16-27 سنة، وكان الهدف المسطر هو خلق 72635 منصب شغل. خصص مبلغ 14.3 مليار دج لتمويل مختلف جوانب البرنامج،

[1] أمال قاسيمي وآخرون، "**الجزائر ـ إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.381.

كتغطية الأعباء الأجرية للمؤسسات التي توظف شبابا في إطار عمليات التشغيل على أساس المبادرات المحلية، وتغطية تكاليف التكوين، وتقديم ظمانات مالية للقروض البنكية[1].

**ثالثا: جهاز دعم الإدماج المهني:**

يتعلق بالتشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني القائم على مقاربة إقتصادية في محاربة البطالة، ويهدف إلى الإدماج المهني لشباب طالبي العمل لأول مرة[2]، وهم موزعون على ثلاث فئات هي:

- الشباب خريجو التعليم العالي والتقنيين الساميين.
- الشباب القادمون من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربصا مهنيا.
- الشباب بلا تكوين أو تأهيل.

حصيلة تنفيذ الجهاز الجديد من تاريخ إنطلاقه في شهر جويلية 2008 إلى 31 ديسمبر 2009 تشير إلى نحو 496132 شابا طالب عمل لأول مرة تم تشغيلهم في هذا الإطار[3].

**رابعا: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة:**

هو عملية تشغيل ضمن الشبكة الإجتماعية في ورشات البلدية مقابل تعويض محدد بـ 3000دج لكل شهر. وتتم طريقة تشغيلهم وفق القوانين الخاصة بالتشغيل العادي[4]، إلا أن هذا الجهاز سجل نقائص تتعلق أساسا بالأهداف المسطرة والجوانب التنظيمية والقانونية لتحقيقها.

---

[1] مصطفى راجعي، " **الشباب والإدماج المهني والإقتصادي في الجزائر 1988 ـ 1996** "، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، 2005، ص ص. 43- 44.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 80 ـ 126 المؤرخ في 21 أفريل 2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية ، العدد: 22، الصادرة في 30 أفريل 2008.

[3] أمال القاسمي وأخرون، **المرجع السابق**، ص. 383.

[4] مدني بن شهرة، **المرجع السابق**، ص. 281.

**خامسا:عقود ماقبل التشغيل:**

أصبحت تسمى منحة إدماج حاملي الشهادات(**PID**). يخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي وخرجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني، وهدف هذا الجهاز هو التكفل بعروض العمل وتشجيعها، وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل، بالإضافة إلى تشجيع شباب الذين تتراوح أعمارهم بـ19 و35 سنة[1]. سجل العنصر النسوي نسبة 64.5 بالمئة من إجمالي عدد المسجلين للسنوات الثلاث ونلاحظ من خلال خرجي الجامعات لكل سنة أن فرعي التكنولوجيا والعلوم الإنسانية والإجتماعية لها أعلي نسبة تصل إلى 22 بالمئة، وأقل نسبة سجلت لفروع العلوم الطبية ب4.01 بالمئة، وللهندسة المعمارية ب2.30 بالمئة.

وقد أظهر البرنامج العناصر التالية:

– نسبة التثبيت ضعيفة للمستفيدين عند انتهاء مدة العقد، وبالتالي 90 بالمئة من المستفيدين بعد استكمال حقوقهم، يسجلون أنفسهم في وكالات كباحثين عن العمل.

– التمركز القوي للمستفيدين في الإدارة على حساب القطاعات الإنتاجية.

– غياب الجمعية الوطنية لحائزي الشهادات العاطلين عن العمل في تطبيق البرنامج، علما أن تدخل هذه الجمعية كهمزة وصل وشبكة إعلامية عامل ضروري في نجاح البرنامج[2].

**سادسا: تشجيع سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة:**

من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "مؤسسة إنتاج السلع و/أو منتجات تشغل من 1إلى

[1] منشور رقم 08 المؤرخ في 20 جوان 1998، يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل، الصادر عن وزارة العمل والحماية الإجتماعية.

[2] أمال قاسمي وأخرون، **المرجع السابق**، ص. 384.

250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج"[1].

إن الديناميكية الجديدة التي سادت السياسة الإقتصادية للبلاد سمحت بإنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ، حيث يقدر عدد المؤسسات التى تم إنشاؤها سنة 2009 وحدها 138770 مؤسسة جديدة بمعدل زيادة عن سنة 2007 تقدر 26.42 بالمئة. وطبعا هذه الزيادة في المؤسسات يقابلها زيادة في معدلات التشغيل، أي تقدر عدد مناصب العمل المستحدثة في سنة 2009 ب87041 منصب عمل.

وقد قامت الجزائر على إنشاء مجموعة من شبكات لتسهيل عملية الاستثمار، كما تعددت آليات التمويل من بينها: الوكالة الوطنية للتطوير الإستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لتأمين على البطالة، صندوق ضمان القروض.

من خلال عرض حصيلة برامج التشغيل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يتبين لنا أنه تم تحقيق نتائج إيجابية من حيث الساهمة في تقليص البطالة وتتمثل بـ :

- بعث الديناميكية ونشاط في التوظيف في ظرف اقتصادي صعب.
- إنشاء مناصب العمل والحد من التوترات الإجتماعية.
- تنشيط الفضاء الإقتصادي المحلي، وتنشيط دور الدولة في الصياغة والتنظيم والتأطير والتمويل[2].

[1] القانون رقم 01 ـ 18 ممضي في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد: 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001 ، ص ص. 6 ـ 7.

[2] أمال قاسيمي وأخرون، **المرجع السابق**، ص ص. 385- 386.

**إستنتاجات:**

إنطلاقا مما سبق نستنتج أن التشغيل يعني الإستغلال الأمثل للموارد البشرية بالشكل الذي يسمح بزيادة إنتاج المنظمات والمنشآت الصناعية من جهة وتوفير فرص العمل للأفراد الراغبين في ذالك من جهة أخرى، بشرط أن يكون العمل مستمرا ويحافظ على كرامة الإنسان ويضمن له الحد الأدنى من العيش الكريم، ويرتبط التشغيل بشكل كبير بظاهرة البطالة، ذالك أن انعدام أو نقص مناصب الشغل وإرتفاع الطلب على العرض من الشغل يعبر عنه بالبطالة.

كما يتبين لنا مما تم التطرق إليه في هذا الفصل، أن الهدف الإقتصادي للمؤسسات لا يمثل أهمية كبرى بالنسبة لسياسة التشغيل، لأنها لا تحقق شروط سوق العمل بصورة حاسمة في عملية التوظيف ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على المحفزات المباشرة و غير المباشرة التي تقدمها الجهات الرسمية، و لذلك تندرج هذه السياسة ضمن المدى القصير، أين تتمثل الغاية الأساسية للجهات الرسمية في إحتواء أزمة البطالة، وبذلك تعتبر هذه السياسات أمنية أكثر منها إجتماعية.

# الفصل الثاني

## المناطق الصناعية في الجزائر

سنتناول من خلال هذا الفصل مدى مساهمة المناطق الصناعية في تنشيط سوق العمل بالجزائر، آخذين في ذلك المنطقة الصناعية "**سيدي خالد**" **بالبويرة** كنموذج لإجراء هذه الدراسة بمحاولة إبراز دورها في التخفيف من البطالة محليا وذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** واقع القطاع الصناعي في الجزائر

**المبحث الثاني:** المنطقة الصناعية "**سيدي خالد**" **بالبويرة:** دراسة تطبيقية.

**المبحث الثالث:** مستقبل المنطقة الصناعية "**سيدي خالد**".

## المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

### المطلب الأول: سياسة التصنيع في الجزائر قبل و بعد 1962

لقد عرفت الجزائر ثورة ملحوظة في سياستها الصناعية منذ الفترة الممتدة بين الإحتلال والإستقلال، وقد مرت هذه السياسة بمرحلتين أساسيتين هما:

**أولا: قبل 1962:** الصناعة في إقتصاد الاستعمار الفرنسي : خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائر كان إقتصاد الجزائر يصب في خدمة فرنسا، والذي إستخدمته هذه الأخيرة في تلبية حاجياتها حسب مبادئها الرأسمالية، وإعتبرت الجزائر منبع طبيعي هام لفرنسا، حيث إستغلت مختلف موارده سواء في الزراعة أو الثروات المعدنية.

ولقد مرت الصناعة بالجزائر في هذه الفترة بمرحلتين هامتين: الفترة الممتدة بين (1940-1945) وهي مرحلة بداية الصناعة، ومخطط قسنطينة 1958.[1]

**1 ـ مرحلة بداية الصناعة (1940 ـ 1945):** لم تعرف الجزائر الصناعة إلا بعد الحرب العالمية الأولى مع الرغبة الملحة لفرنسا من أجل تلبية حاجياتها، وقد تمثلت بدايتها في الصناعات الغذائية، صناعة الأقمشة، صناعة الرصاص والميكانيك، ولقد جاءت الصناعة من أجل تحقيق ما يلي:

- القضاء على البطالة و الإستجابة لحاجيات فرنسا.
- ضرورة توسيع مجال الإحتلال، بسبب الحرب والظروف القاسية داخل فرنسا.
- صعوبة النقل البحري و إكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية.

**2 ـ مخطط قسنطينة:** في نهاية الفترة الإستعمارية توجهت سياسة المستعمر لإنارة الإقتصاد وإنعاش المجتمع وتحسين الظروف المعيشية للجزائريين، حيث إعتمد مخطط قسنطينة على

[1] منيرة بوشارب، "**المناطق الصناعية والمحيط العمراني-حالة قسنطينة**"، رسالة ماجستير في العمران،جامعة قسنطينة 2004، ص.35.

وضع برنامج صناعي طموح، أهدافه متركزة أساسا على: خلق مناصب شغل، تلبية حاجيات الجزائريين، حماية الموارد الطاقوية كالبترول والغاز[1].

ومن خلال هذا البرنامج فإن الأهداف المسطرة في هذا المخطط، ترتكز أساسا على التصنيع وتهيئة الأقاليم والبترول، والجدول التالي يبين أعلى النسب المئوية والفارق الكبير الذي يتميز به القطاع الصناعي عن باقي القطاعات الأخرى.

**الجدول رقم(03): يبين إجمالي نفقات الاستثمار (1959-1963).**

| القطاع | تقييم | النسبة% |
|---|---|---|
| 1- الزراعة | 3.88 | %15.48 |
| 2- تهيئة الإقليم | 5.68 | %22.67 |
| 3- الطرقات | 2.24 | %9.34 |
| 4- التجهيزات الإدارية | 3.01 | %12.01 |
| 5- الصناعة | 10.14 | %40.50 |
| أ-المعامل | 3.31 | |
| ب-الطاقة | 1.31 | |
| ج-البترول | 2.70 | |
| المجموع العام للقطاعات الخمسة | 25.05 مليون فرنك فرنسي | %100 |

المصدر: منيرة بوشارب، "**المناطق الصناعية والمحيط العمراني-حالة قسنطينة**"، رسالة ماجستير في العمران،جامعة قسنطينة، 2004، ص. 36

**ثانيا: بعد 1962 (إستراتجية التصنيع في الجزائر المستقلة):** بعد الإستقلال وجدت الجزائر نفسها متخلفة كغيرها من الدول المستعمرة، حيث أن نسبة البطالة كانت مرتفعة وقدرت بـ

[1] المرجع السابق، ص. 35.

**(30.6%)** عام 1962، وإرتفعت إلى(45%) عام 1966 وكان 85% من السكان يمارسون النشاط الزراعي.

فرأت الجزائر أن الخروج من دائرة التخلف يعتمد على التصنيع، وقد ظهر ذلك الإهتمام جليا في المخططات التنموية والمواثيق الرسمية، من أجل إعطاء الحلول لكثير من المشاكل المستعصية مثل:

- إعادة تنظيم القاعدة المالية التقنية .
- إعادة البناء الإجتماعي و الإقتصادي.
- تغيير وضعية البلد في الإقتصاد الدولي .

وإستراتيجية التصنيع في الجزائر إمتدت من 1967-1989، والتي مرت بمرحلتين من عملية التنمية هي :

**المرحلة الأولى : (1967-1977)** تميزت بوجود مخططات إنمائية :

**الأول** : المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

**الثاني** : المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

**الثالث** : المخطط الرباعي الثاني (1971-1977).

**المرحلة الثانية : (1980-1989)** كسابقتها تميزت بوجود مخططين إنمائيين :

**الأول** : المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

**الثاني** : المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)[1].

لم تكن لدى الجزائر آنذاك أي أساس نظري مسبق حول التصنيع نظرا للإعتبارات الإستعمارية، والصراعات السياسية والإيديولوجية بعد الإستقلال حيث أن هذه البرامج:

1-لم تكن مخططة وإنما كانت على شكل برامج سنوية ذات طابع إستعجالي .

2- بروز طابع التسيير الذاتي خاصة الزراعة .

[1] مراد بلخيري، نصر الدين سلطاني، **مرجع سابق**، ص.29.

2- توجيه الإقتصاد نحو الخارج .

4- تأميم النظام المصرفي.

وقد تميزت إستراتيجية التصنيع في الجزائر بمرحلتين:

**المرحلة الأولى (1967-1977):** تميزت بوجود مخططات إنمائية كانت ترمي في مجملها إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

1 - إمتصاص البطالة.

2 - التوجه إلى الداخل.

ونستنتج أن سياسة التصنيع بين( 1967-1977 ) كانت تهدف إلى تصنيع حقيقي قادرا على أن يلعب دوره كاملا في مضاعفة العمل وإنتاج وسائل الإنتاج الأساسية التي يحتاجها الإقتصاد الوطني في تطوره.

**1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969 ):** ما يميز هذا المخطط هو إنطلاق نسبة كبيرة من المشاريع القاعدية (المحروقات ، الميكانيك )، أما أهدافه فهي :

أ-الربط العمودي لمختلف فروع الصناعة وإدماج الزراعة في الصناعة.

ب-التركيز على دور الصناعة والإهتمام بها وجعلها المحرك الأساسي لباقي الأنشطة الإقتصادية.

**2-المخطط الرباعي الأول (1970-1973):**

يعتمد على نموذج "**ديستان**" في التنمية الصناعية الذي يرتكز على الصناعات المصنعة، وتتمثل في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعة الكيماوية ...الخ .وتهدف التنمية الصناعية في هذا المخطط إلى:

- إيجاد وسائل الإنتاج.
- تدعيم الفروع الإقتصادية الأخرى.
- بالإضافة إلى توسيع السوق .

## 3-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

ما يميزه هو الإعتماد على توسيع الصناعات القاعدية، ويرجع سبب الإهتمام بالصناعة وخاصة المحروقات إلى:

- حالة السوق الدولية آنذاك .
- إعتماد خطط التنمية الإقتصادية على المحروقات كمصدر تمويلي أساسي[1].

أما أهداف هذا المخطط فهي:

أ- توسيع القدرات الإنتاجية للقطاعات المنتجة.

ب- تكثيف النشاطات التي تدخل في إطار التوازن الجهوي[2].

وقد أفرزت هذه المرحلة عدة إختلالات ظهرت مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات، نتيجة لتطبيق سياسة التصنيع الثقيل التي تمثلت حسب إعتقادنا في:

- البقاء على مستوى عالي من البطالة .
- ظهور أزمة السكن بالمدن الكبرى خصوصا الشمالية منها وما نجم عنها من مشاكل إقتصادية وإجتماعية كخلفية لتوطين الصناعة بهذه المدن.
- منافسة الصناعة للزراعة بإستعمال الأراضي الزراعية الخصبة لبناء المشاريع الصناعية بها، مما زاد من ظاهرة تسرب اليد العاملة الفلاحية، والإنتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي لما فيه من إمتيازات غير موجودة في القطاع الأول.
- تفشي ظاهرة التفاوت الجهوي بين المدينة والريف نتيجة للتوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية غير العادل عبر التراب الوطن.

---

[1] رحيمة حوالف، " **واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الإقتصادية والإجتماعية الراهنة**"، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21 و22 ماي 2002، ص.ص. 8،9.

[2] **المرجع السابق**، ص. 40.

**المرحلة الثانية (1980-1989):** تمتاز بوجود مخططين خماسيين هما:

**1-المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** جاء المخطط لتلبية الإحتياجات الإجتماعية الأساسية للبلاد، وبصفة عامة يمكن ذكر ما تميز به هذا المخطط :

أ- الاهتمام الأكبر بقطاعي الزراعة والري.

ب- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات.

ج- إرتفاع مداخيل البلاد من العملة الصعبة لإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية

ويمكن تلخيص أهداف المخطط في المجال الصناعي فيما يلي:

- مضاعفة الجهود لإتمام ما بقي من برامج الفترات السابقة بأسرع وقت وأقل تكلفة مع إستدراك التأخر المتراكم في بعض القطاعات.
- البحث عن تكامل المشاريع المقبلة ومشاركة موسعة أكثر للقدرات الوطنية .
- إعطاء الأولوية للنشاطات التي تساهم في نمو الفلاحة والري والسكن من جهة وتغطية الإحتياجات الوطنية من المواد الإستهلاكية الأساسية من جهة أخرى.
- الإستعمال العقلاني للطاقات الوطنية والتحكم في البرامج الجديدة لتطوير القدرات الوطنية.
- تجنيد أحسن للوسائل مع تحسين أدوات التسيير وتطوير الإعلام الصناعي وكذا تطوير وظيفة الصيانة بترقية عملية التكوين.
- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشاء الصناعات الإندماجية.

**2-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** ظهر في فترة برزت فيها تحديات ومعطيات جديدة من بينها:

1- إنخفاض عائدات البلاد من العملة الصعبة خاصة في سنة 1986 بسبب الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- تراجع معدلات النمو الإقتصادي .

3- بداية إصلاحات إقتصادية شهدتها البلاد في كافة المجالات (التفتح على العالم الخارجي وإقتصاد السوق).

أما الأهداف العامة للمخطط الخماسي الثاني في مجال الصناعة فيمكن إبرازها فيما يلي:

1-العمل على إنهاء البرنامج الباقي إنجازه.

2- إستمرارية الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني والتي ترمي إلى ضمان معيشة لائقة لجميع المواطنين.

3- بقاء القطاع الصناعي بمثابة القطاع الرئيسي.

4- مراعاة متطلبات التهيئة العمرانية عن طريق تخفيض أثار عدم التوازن الناتجة عن تمركز النشاطات الصناعية للمراكز الحضرية والمناطق الساحلية.

5- إختيار تكنولوجيا ناجعة لإحداث مناصب الشغل ولكن غير منافسة ولاسيما في القطاعات المجردة من كل طابع إستراتيجي (مصانع الآجر).

وبإختصار، فإن إستراتيجية التصنيع في الجزائر من(67-89) كانت قائمة على أساس الصناعة المصنعة أو الثقيلة، وقد صادفت هذه الإستراتيجية عدة مشاكل:

أ ـ عدم تهيئة السكان إلى مثل هذه الطفرة (الإنجاز) الصناعية الضخمة .

ب ـ عدم إنجاز المشاريع في وقتها.

ت ـ نقص الخبرة لدى المخططين والمهيئين في إختيار النموذج الصناعي.

ث ـ الإنخفاض المفاجئ لأسعار النفط[1].

هذه الإستراتيجية نتج عنها عدة سلبيات منها:

ب- الزحف الكبير من السكان نحو المجمعات.

ت- الاستهلاك المجالي الواسع في الوسط الحضري.

ث- العجز الكبير في إنجاز المساكن الحضرية.

[1] بغداد كربالي، " **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم، جامعة بسكرة، العدد: 8، جانفي 2005، ص. 3.

د- إرتفاع المديونية الخارجية.

**المرحلة الثالثة: المخططات السنوية (1990-1993) وعملية التصنيع:**

نظرا للمعطيات الإقتصادية للجزائر (تراكم الديون الخارجية وإرتفاع خدماتها، وضغوطات صندوق النقد الدولي (F.M.I) وتزايد إحتياجات السوق الإستهلاكية الوطنية)، ألزمت السلطات الرجوع إلى سياسة المحروقات مع الإستغلال الأمثل لعائداتها في المجالات المنتجة، وكذا تحرير الآلة الإقتصادية من قبضة الإدارة والبيروقراطية والإنتقال من الإقتصاد الموجه الذي أثبت فشله إلى الإقتصاد الحر، لهذا إتخذت عدة إصلاحات تمثلت في إتخاذ جملة من القوانين الإقتصادية منذ 1987 تؤكد على اللامركزية في التسيير، كما توقف العمل بالمخططات المتوسطة الأمد وإعتماد المخططات السنوية إبتداء من 1990، وتهدف هذه المخططات السنوية بصفة عامة إلى:

1- التوجيهات على المدى المتوسط والمتعلقة بالسياسات القطاعية.

2- تركز المخططات السنوية على الصناعة والخدمات حتى لا تبقى المحروقات المصدر الوحيد لعملية جلب العملة الصعبة.

3- متابعة برامج المياه وتحريك برامج السكن، والقطاع الفلاحي لتشجيع الصناعة على مضاعفة الإنتاج (الصناعة التجهيزية).

4- تشجيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة لاسيما في المناطق المحرومة الواجب النهوض بها[1].

الإصلاحات التي بدأت منذ 1987، و التي فرضت نظاما إقتصاديا جديدا هو التوجه إلى الإقتصاد الحر وبداية إصلاحات إقتصادية جديدة على جميع المستويات قصد التغلب على هذه الأزمة. إن السياسة الجزائرية في أواخر 1993 إلى اليوم، تقوم أساسا على تشجيع وترقية الإستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا لدعم أولويات الدولة والمتمثلة خصوصا في رفع عوائدها بالعملة الصعبة وخلق مناصب شغل و تنمية الصادرات خارج نطاق المحروقات.

[1] المرجع السابق، ص.4.

## المطلب الثاني: إدارة المناطق الصناعية في الجزائر:

تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12000هكتار، كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17000 هكتار، ويوضح الجدول التالي المناطق الصناعية و مناطق النشاطات عبر مختلف ولايات الوطن[1] .

**الجدول رقم 04: تقسيم المناطق الصناعية حسب النشاطات لولايات الوطن**

**الولايات الشمالية:**

| الولاية | مناطق النشاطات | | المناطق الصناعية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | المساحة | العدد | المساحة |
| عين الدفلى | 6 | 75 | 1 | 131.57 |
| عين تموشنت | 13 | 95.2 | 2 | 334.81 |
| الجزائر | 22 | 169.9 | 4 | 1478 |
| عنابة | 7 | / | 3 | / |
| بجاية | 16 | 131 | 3 | 209 |
| بليدة | 6 | 60.9 | 3 | 196 |
| بويرة | 14 | 123.3 | 1 | 225.58 |
| بومرداس | 22 | 194 | / | / |
| الشلف | 13 | 202.3 | 1 | 216 |
| قسنطينة | 12 | 257 | 3 | 421 |
| الطارف | 20 | / | / | / |
| قالمة | 9 | / | 1 | / |
| اليزي | 1 | 56.8 | / | / |

[1] الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري، انظر الموقع التالي: http://www.aniref.dz/index.php/ar

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جيجل | 6 | 61.6 | 2 | 637 |
| المدية | 8 | 52.6 | 3 | 257 |
| ميلة | 16 | 155.2 | / | 210.4 |
| مستغانم | 9 | 154.0 | / | / |
| وهران | 18 | 502 | 5 | 3218 |
| سكيكدة | 26 | / | 4 | / |
| سوق أهراس | 9 | 53.9 | 1 | 48.3 |
| تيبازة | 11 | 105.2 | / | / |
| تيزي وزو | 18 | 371.6 | 1 | / |
| تلمسان | 9 | 164.6 | 1 | 218.8 |

**ولايات الهضاب العليا:**

| الولاية | مناطق النشاطات | | المناطق الصناعية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | المساحة | العدد | المساحة |
| باتنة | 7 | 148.23 | 3 | 525 |
| برج بوعريريج | 10 | 100.51 | 1 | 182 |
| الجلفة | 11 | 398.14 | 1 | 240 |
| البيض | 2 | 101.1 | / | / |
| خنشلة | 7 | 246.34 | 1 | 68.72 |
| الأغواط | 13 | 303.1 | 1 | 229.2 |
| المسيلة | 9 | 335 | 1 | 164 |
| أم البواقي | 18 | .402.33 | 2 | 292.48 |
| السعيدة | 2 | 83.52 | / | / |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| سطيف | 25 | 236 | 3 | 669 |
| تبسة | 8 | 279.5 | / | / |
| تيارت | 8 | 152.2 | 1 | 317 |
| تسمسيلت | 8 | 279.5 | / | / |

***الولايات الجنوبية :***

| الولاية | مناطق النشاطات | | المناطق الصناعية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | المساحة | العدد | المساحة |
| أدرار | 8 | 309.498 | / | / |
| بشار | / | / | 1 | 1 |
| الوادي | 14 | 184.9 | / | / |
| غرداية | 8 | 252.19 | 2 | 2 |
| إليزي | 1 | 56.8 | / | / |
| ورقلة | 12 | 1311 | / | / |
| تمنراست | 2 | 206 | / | / |
| تندوف | 1 | 46 | / | / |

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، انظر الموقع التالي: http://www.aniref.dz/index.php/ar

ويقصد بإ**دارة المناطق الصناعية** حسب المرسوم **84/55**[1] تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

**أولا: تهيئة المنطقة الصناعية:** تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

*هيئات عمومية إقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم:**02/ 82**[2] **المؤرخ في 1983/03/9**، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

*مؤسسات إقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

*عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا، أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات

[1] المرسوم 55/84، المؤرخ في 1984/03/03 المتعلق بإدارة المناطق الصناعية، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة في: 1984/03/06.

[2] المرسوم 82/02، المؤرخ في 1982/03/09 المتضمن رخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء، الجريدة الرسمية، العدد: 06، الصادرة في 1982/02/09

إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.[1]

**ثانيا: تسيير المنطقة الصناعية:** حسب المرسوم رقم **56/84** [2] فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات وإكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الإستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالإتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا)، فيقع على عاتق المؤسسة المرفقة للقيام

---

[1] العربي عيسات، السعيد براهيمي،"**ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة**"، مداخلة بعنوان: مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة في الجزائر،جامعة المسيلة، 2007، ص،ص6،5.

[2] المرسوم 56/84، المؤرخ في 1984/03/03 المتضمن تنظيم مؤسسات وتسيير المناطق الصناعية، الجريدة الرسمية، العدد:10، الصادرة في 1984/03/06

بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.[1]

## المطلب الثالث:إعادة تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر( آثار التصنيع)

يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الإقتصادي، والذي شرع في تنفيذه إبتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2 مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الإقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

إن للتصنيع آثارا إيجابية في التنمية الشاملة و في حالة غياب الدراسة الشاملة تنتج عنه آثار سلبية تؤثر على الوسط العمراني، فيصبح هذا الأخير لا يتحملها فتنتج عنها مشاكل عديدة .

**أولا: الأثار الإيجابية للتصنيع:**

**1 ـ من الناحية الإقتصادية:**

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية، بهدف التصدير للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتنمية الإقتصادية .
- إنشاء المشروعات الإنتاجية بهدف سد إحتياجات الإستهلاك المحلي وهذا بإحلال الإنتاج المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الإستهلاكية والإنتاجية .
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية .
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه .
- إيجاد صناعة منتجة وتكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الإلتحاق بالسوق الخارجية.
- الإستغلال الجيد للمواد الأولية محليا، والتي تعود بالإيجاب على ميزانية الدولة.

[1] **نفس المرجع**، ص6.

- تنمية وتعمير بعض الجهات النائية والمتخلفة.

**2 ـ من الناحية الإجتماعية** : تتمثل فيما يلي :

- إيجاد فرص جديدة للعمالة (تنمية العمالة) من خلال خلق فرص عمل للقضاء على البطالة، وبالتالي تساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد بحيث يحصل الفرد على قسط من الراحة الجسمية و النفسية.
- تغيير الأحوال الإجتماعية للمدينة من خلال خلق مرافق جديدة (تجهيزات ثقافية، تربوية، ترفهيه،...الخ ).
- إيجاد معارف للتكنولوجيا جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات المالية والإدارية للمناطق الحضرية.
- زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من خلال بناء مساكن جديدة سواء للعمال أو لسكان المدينة.

**3 ـ من الناحية المجالية:**

- توسيع الرقعة الإنتاجية للمدينة من خلال الزيادة في المداخيل التي تعود بالفائدة على مجالها وأمثلة كثيرة عن المدن التي إزدهرت إقتصاديا وإجتماعيا بتوطين الصناعات بها وأثارها تتمثل في:

1- تطور العمران.

2- إعمار المدينة وذلك بخلق مناصب شغل التي تساهم في تثبيت السكان.

3- تغطية العجز على مستوى الأفاق ،سواء كانت سكنات أو مرافق عامة.

4- التهيئة الجيدة لجميع المكونات المجالية.

5- إرتقاء مستوى الخدمات نحو الأفضل.

6- التسيير والتوجيه الأفضل للمدينة.

**ثانيا: الآثار السلبية للتصنيع:**

**1 ـ الناحية الإجتماعية:**

يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ ـ مشكلات أساسية والمقصود بها عدم كفاءة الخدمات الموجودة في المجتمع للطلبات المتزايدة والمتجددة من طرف السكان.

ب ـ مشكلات تنظيمية في هذه الحالة تكون الخدمات موجودة فعلا ولكن ينقصها التنظيم مما يجعلها لا تلبي إحتياجات السكان وهذا راجع إلى عنصر التحكم.

ج ـ مشكلات مجتمعة ومن أمثلتها سوء العلاقات بين الجماعات المختلفة في المجتمع.

وتنشأ هذه المشكلات من إختلال التوازن في سرعة النمو بين أجزاء المجتمع أو من التضارب بين قيم الجماعات المختلفة من المجتمع، أي الصراع بين الجديد والقديم الذي لا يختفي إلا بصعوبة كبيرة، ويفكك روابط الأسرة وجماعة الجيران، كما أنه يضعف إلى درجة بالغة قوى الضبط الإجتماعي الضاربة بجذورها في أعماق الماضي والمنحدرة من التراث الإجتماعي الذي خلفه المجتمع التقليدي.

د ـ الحياة الإجتماعية الحضرية الهامشية خاصة بالنازحين الذين يجدون أنفسهم على هامش الحياة الحضرية مكدسين في أكواخ والأحياء المتخلفة وبدون مأوى أحيانا، وهذا لما تصطدم أمال الريفيين النازحين بالواقع الحضري الذي لا يستجيب لهذه الآمال.

**مثال:** إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن (27%) من العمال في المنطقة الصناعية يقيمون ببلدتي (الرويبة والرغاية) بينما أكثر من (60%) يأتون إليها من كل جهات الولاية، وقد تم التوصل إلى نتائج هامة في هذه الدراسة منها:

- ✓ إن المخططات التنموية والمشاريع الصناعية لم تتمكن من مسايرة كل متطلبات الجماهير الشعبية المهاجرة نحو هذه المراكز عن العمل.
- ✓ إنه كلما وفرت المراكز الصناعية مناصب شغل جديدة كلما زادت شهية النازحين من الهجرة أملا في الحصول على وظيفة .

- ✓ إن الدور الهام للتصنيع لم يتحقق وذلك لأنه لم يصطحبه بناء مساكن بأعداد كافية لعماله، و هذا ما أدى إلى خلق مشاكل عويصة في أرض البلدية (مكان الدراسة) كإنتشار الأحياء القصديرية بصورة واسعة في الأرض الزراعية بسبب الهجرات المتتالية للسكان بحثا على مناصب شغل.

**2 ـ الناحية المجالية :**

إن الهجرة الداخلية للأفراد بإتجاه المراكز الحضرية التي وطنت بها الصناعات من أجل تحسين مستوى معيشتهم، لأنهم على العموم من الطبقة الفقيرة، والزيادة الطبيعية لتلك المراكز تؤديان إلى ظهور معطيات جديدة لذلك الوسط وهو على حاله، وبالتالي تطرح مشكلات عديدة في المجال الحضري، من أبرزها مشكلة الإسكان أو الإقامة التي هي الوظيفة الأساسية للمجال الحضري. وفي غياب سياسة محكمة وتخطيط منظم موضوعين مسبقا لتفاديها، أي بمعنى لا توجد دراسة مسبقة بالتالي تؤدي هذه المشكلة إلى ظهور البناءات غير الشرعية والأحياء القصديرية التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة، ولا تتوفر على أدنى الخدمات سواء من مرافق عمومية أو طرقات أو مساحات خضراء، والتي تنتشر في كامل أطراف المدينة التي تؤدي إلى تشويه محيطها بصورة عامة وتغيير منظرها العمراني، وهذا نتيجة إلى أن التنمية الصناعية لم تلعب دورا في التوسيع العمراني، أما في حالة ما إذا كانت هناك سياسة إتجاه هذه الظاهرة، وأن النمو الصناعي يواكب التوسع العمراني فإنه يتم إسكان العدد المتزايد من السكان بالمركز الحضري الذي وطنت به الصناعة، هذا لا يعني أن المشكلة عولجت، لأن الفرد هو بحاجة إلى عدد أخر من الإمكانيات للإستهلاك خاصة الخدمات المتنوعة التي يجب أن يمنحها الوسط الحضري، والتي لايمكن الإستغناء عنها. بالإضافة إلى هذا توجد المؤسسات التكميلية لمنطقة التصنيع من فنادق، بنوك، أماكن الترفيه، مطاعم....الخ. هذا كله يؤدي إلى إستهلاك المجال الذي يكون غالبا على حساب الأراضي الزراعية[1].

[1] مليك بن صافي، "**تأثير المنطقة الحرة الصناعية للتصدير على المجال العمراني دراسة حالة بلارة جيجل**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة المسيلة، 2000، ص.17.

### 3 ـ الناحية الديناميكية الحركية :

تنشأ الحركة جراء إنتقال اليد العاملة بين الوسط الصناعي والمناطق التي تسكنها اليد العاملة. ونميز نوعين من الحركة وهي: الحركة اليومية والهجرة الفردية، بالإضافة إلى هاذين النوعين من الحركة تخلق أيضا حركة داخلية بإتجاه الخدمات اللازمة لكل فرد في الوسط العمراني وكذلك التنقلات المحدثة من أجل تموين الوسط الصناعي بالمواد اللازمة للتصنيع وتسويق المنتوج. هذه التنقلات تتم بإستعمال وسائل النقل مما يؤدي إلى تضخم حجم المرور في الوسط العمراني وبالتالي تنجر عنه مشكلات عديدة من أهمها:

1- عدم إستعاب الطرقات للحركة المتزايدة وهي على أصلها.

2- الزيادة في إكتضاض حركة المرور.

3- الزيادة في التلوث الناتج عن الغازات.

4- كثرة حوادث المرور.

هذا كله في غياب التخطيط المسبق الذي يصاحب التصنيع.

### 4 ـ الإحتياجات من المياه:

دون مياه لا يمكن لأي مدينة أن تعيش ذلك لأن المياه من المقومات الأساسية للصناعة ولهذا السبب أثناء عملية توطين الصناعة يراعي إلى هذا العنصر بإعتباره عامل من عوامل التوطن. وعلى العموم فإن نوعية وكمية المياه الموجهة للتصنيع تختلف على نوعية المياه الموجهة للإستهلاك البشري، وعلى هذا الأساس يتم إنشاء شبكتين إحداهما موجهة للإنتاج الصناعي والأخرى خاصة بالإستهلاك البشري. ومثال ذلك في سكيكدة تبلغ نسبة إستهلاك المياه الغير صالحة للشرب (60 %) من كمية المياه الصالحة للشرب وهي نسبة عادية لكن إقامة ومراقبة الشبكتين تكلف نفقات كبيرة و أحيانا تقنيات صعبة[1].

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement-la politique environnementale industrielle-dépolluer l'industrie-mars2003

**5 ـ أثار التطور الصناعي على المحيط:**

إن للصناعة أثار بالغة على المحيط، ولعل من أهمها ما تفرزه المصانع من ملوثات تضر بالبيئة والإنسان على حد السواء.

**أ ـ تلوث المياه الناتج عن الصناعة:**

إن المؤسسات الصناعية تستعمل سنويا أكثر من 220مليون م3 من المياه المستعملة، هذه المياه محملة بـ:

- أكثر من 550 طن من DBO5 .
- أكثر من 134000 طن من المواد العالقة.
- 8000 طن من المواد الأزوتية[1]

هذه البقايا الصناعية تساهم بشكل ملحوظ في تلوث المجاري المائية و السدود ومياه البحر، خاصة سد بني بهدل، بخادة، لكحل حمام كروس، وأيضا وديان التافنة، سيبوس، الصومام، الشلف.

قدرات تنقية هذه الملوثات الصناعية المتوفرة حاليا تقدر بحوالي 20 مليون م3 في العام، وما هي إلا عبارة عن 10% من حجم المياه المستعملة في الصناعة.

المرسوم المتعلق بتنظيم رمي الملوثات الصناعية السائلة تم إعتماده سنة 1993 (المرسوم التنفيذي رقم 160/93)، لكن لم يكن في مستوى الفعالية المنتظرة[2].

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, ibid.

[2] أمر رقم 96 ـ 13 مؤرخ في يونيو 1996 المتضمن قانون المياه، الجريدة الرسمية. الصادر في 1996/05/01.

قانون المياه الذي تم تعديله حديثا، يمنح مساعدات مالية لتشجيع الصناعيين على إنشاء أنظمة التنقية داخل المصانع، هذه المساعدات تمنح أيضا فيما يتعلق بإقتصاد المياه، في حين أن الفرق بين المراسيم والحقيقة يبقى كبير.

فيما يخص تلوث مياه البحر، فهناك أنواع عديدة من المخلفات تختلف حسب كل منطقة:

* منطقة الغزوات: تطرح الزنك، الكاديوم، حمض الكبريت.

* منطقة الجزائر وسكيكدة: تطرح الكلور، الصودا، الزئبق و معادن ثقيلة أخرى.

بالإضافة غالى الفسفور الكلسي الذي يصب في خليج عنابة.

**ب ـ تلوث الهواء:**

في الجزائر، تدهور نوعية الهواء تلاحظ بشكل كبير فيما يتعلق بالأضرار المحلية، (من بينها التأثير على صحة الإنسان)، هذا التأثير مهم جدا وهو مشكل ذو بعد كوني، هذه الظاهرة (تدهور نوعية الهواء في الجزائر) تتضح في تأثير الملوثات الهوائية التي تفرض نتائج مباشرة وكثيرا ما تكون مرئية على المستولى المحلي، أما على المستوى الجهوي، فالنتائج غير مباشرة رغم أنها ذات أهمية أو لا تملك هذه الصفة المميزة على الأقل في الآجال القريبة، ومن بين النتائج غير المباشرة تضرر الزراعة والتربة والمعادن بسبب ترسب الأحماض التي لا تعتبر حاليا كإشكالية ذات أهمية.

تلوث الهواء في المجمعات الحضرية للوطن تتعلق أيضا بمخلفات الصناعة التي تسببها وحدات الإنتاج المنتشرة في النسيج العمراني وفي ضواحي المجمعات الكبرى.

منطقة الشمال الشرقي من الجزائر، هذه المنطقة بها كثافة عالية للصناعات الثقيلة، مثل صناعة الحديد والصلب (المؤسسة الوطنية للحديد والصلب)، صناعة الأسمدة (المؤسسة الوطنية للأسمدة **Asmidal**) المتمركزة بمدينة عنابة، بالإضافة إلى وحدات تكرير المواد البيتروكيمياوية في سكيكدة (المؤسسة الوطنية للصناعات البيتروكيمياوية سكيكدة ENIP) .

هذا التلوث خطير خاصة من الناحية المناخية بسبب تأثير الرياح القادمة من البحر والمتجهة نحو الأراضي الداخلية والإنقلاب الحراري بسبب إنبعاث الغازات من المصانع بتركيز عالي للملوثات الهوائية التي تضع صحة الإنسان في خطر حقيقي.

نتائج التلوث الصناعي في هذه المنطقة ينعكس تأثيرها بصفة جدية على صحة العمال وصحة السكان والمحيط.

ومن العوامل الملوثة الأخرى التي يمكن أن تتواجد في هذه الجزء من الوطن، ستكون مستقبلا سببا مباشرا في التدهور الكبير لهذه المنطقة، ومن المعروف أن عدد كبير من المعادن الثقيلة هي سامة جدا لصحة الإنسان والمحيط، ومن هذا المنطلق قامت الدولة بمشروع (مراقبة التلوث الصناعي) حيث يتخذ هذه المنطقة كمنطقة موضوعة تحت الدراسة **(zone pilote)** بهدف التقليل من أثار الملوثات على صحة الإنسان و المحيط[1].

## المبحث الثاني:المنطقة الصناعية"سيدي خالد" البويرة: دراسة تطبيقية

### المطلب الأول: التعريف بولاية البويرة.

أنشئت ولاية البويرة إثر التقسيم الإداري لسنة **1974**، وتتكون من إثنتي عشر**(12)** دائرة و خمسة وأربعين **(45)** بلدية، مساحتها الإجمالية تقدر بـ **4454 كلم**$^2$ وتعتبر ولاية فلاحية بإمتياز نظرا لخصوبة أراضيها خاصة بدوائر عين بسام، بئر أغبالو، الهاشمية وبشلول خاصة بعد دخول سيدي كدية أسردون وتلسدين في الخدمة، أين تم إنشاء عدة مساحات مسقية بمساحة **12030** هكتار، وبفضلها أصبحت الولاية رائدة في كثير من الشعب الفلاحية.

و نظرا لموقعها الجغرافي المميز، بحيث تعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب و بين الشرق و الغرب، بحيث يمر الطريق السيار عبر العديد من دوائر الولاية، وأصبحت على بعد ساعة من الزمن من مقر الولاية إلى العاصمة كما يعبر عليها الخط المزدوج للسكة الحديدية

[1] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, ibid.

الذي إنطلقت به الأشغال، كما تتوفر على العقار الصناعي بحيث أن **المنطقة الصناعية لوادي البردي** تبعد عن الطريق السيار بـ **10 كلم** عبر الطريق الوطني رقم **27** وعدة مناطق صناعية، وعلى هذا الأساس أصبحت محل إهتمام المستثمرين الجزائريين والأجانب وهو ما تعكسه الأرقام المستقاة من مديرية الصناعة وترقية الإستثمار، حيث تم إيداع **65** ملف إستثمار خلال سنة **2014** وتم دراسة **55** ملف ألغي منها **10** ملفات ورفض **24** ملفا وتم تأجيل **11** ملفا وقد أعطت لجنة ترقية الإستثمار التي يرأسها السيد الوالي الموافقة على إنشاء **20** إستثمار منتج من المرتقب أن تنشئ **544** منصب عمل دائم ومباشر.

كما إستفادت الولاية من جامعة يدرس بها حاليا خلال السنة الجامعية **2014-2015** أكثر من **18107** طالب جامعي في عدة تخصصات منهم **11959** لتحضير شهادة الليسانس و **614** لتحضير شهادة الماستر، وبإمكانها أن توسع في بعض التخصصات خاصة العلمية منها حتى تستقطب أكبر عدد من الطلبة سواء من داخل أو خارج الولاية، وهذه الكفاءات العلمية المستقبلية يمكنها أن تعطي قيمة مضافة لكل من يرغب في الإستثمار؛ كما بإمكانهم أن ينشئوا مناصب عمل ذاتية من خلال أجهزة إنشاء النشاطات التي أقرتها الدولة المتمثلة في **CNAC – ANSEJ**، وقد لمسنا تحمسا لدى بعض الطلبة من خلال الأيام الإعلامية والأبواب المفتوحة التي تقام من حين لآخر بالجامعة لتحسيسهم بأهمية مساهمة خريجي الجامعات في إنشاء مؤسسات مصغرة في كافة مناحي الأنشطة الإقتصادية، خاصة وأن الدولة قامت مؤخرا بتحمل أعباء الفوائد البنكية وهو المطلب الذي كان يرفع في كل المناسبات من أجل إعطاء دفعا قويا في مجال الإستثمار.

كما أن قطاع التربية عرف تحسنا ملحوظا خاصة فيما يخص الهياكل القاعدية بحيث تتوفر الولاية على **50** ثانوية، **121** متوسطة، **531** إبتدائية تسمح بإستقبال **151413** متمدرس موزعين كالآتي: **31589** بالطور الثانوي، **48422** بالطور المتوسط و **71402** بالطور الإبتدائي أما معدل التسرب المدرسي فهي في حدود **3379** تلميذ في الطور المتوسط و **2074** في الطور الثانوي.

كما تتوفر الولاية على **37** مؤسسة تكوينية منها **03** معاهد تكوين متخصصة على مستوى الدوائر الأم الكبرى بالولاية و **18** مركز تكوين مهني، و **10** ملحقات للتكوين **06** مدارس خاصة للتكوين المهني طاقة إستعابها **9091** متربص منهم **1557** نساء موزعين كالآتي: **5843** في إطار التمهين و **2451** في إطار التكوين الإقامي و **2171** في إطار دروس مسائية في عدة تخصصات نذكر منها على الخصوص الفلاحة، الحرف التقليدية (الطبخ، صناعة الحلويات، ألبسة ... وغيرها)، السياحة، الإعلام الآلي، البناء، الميكانيك وغيرها، وتستجيب لكل المستويات التعليمية[1].

[1] مقابلة شفهية مع السيد: **سعيد قميري** رئيس مصلحة التنظيم وتسيير سوق العمل لمديرية التشغيل لولاية البويرة، يوم: 15 جوان 2016، على الساعة: 14:00.

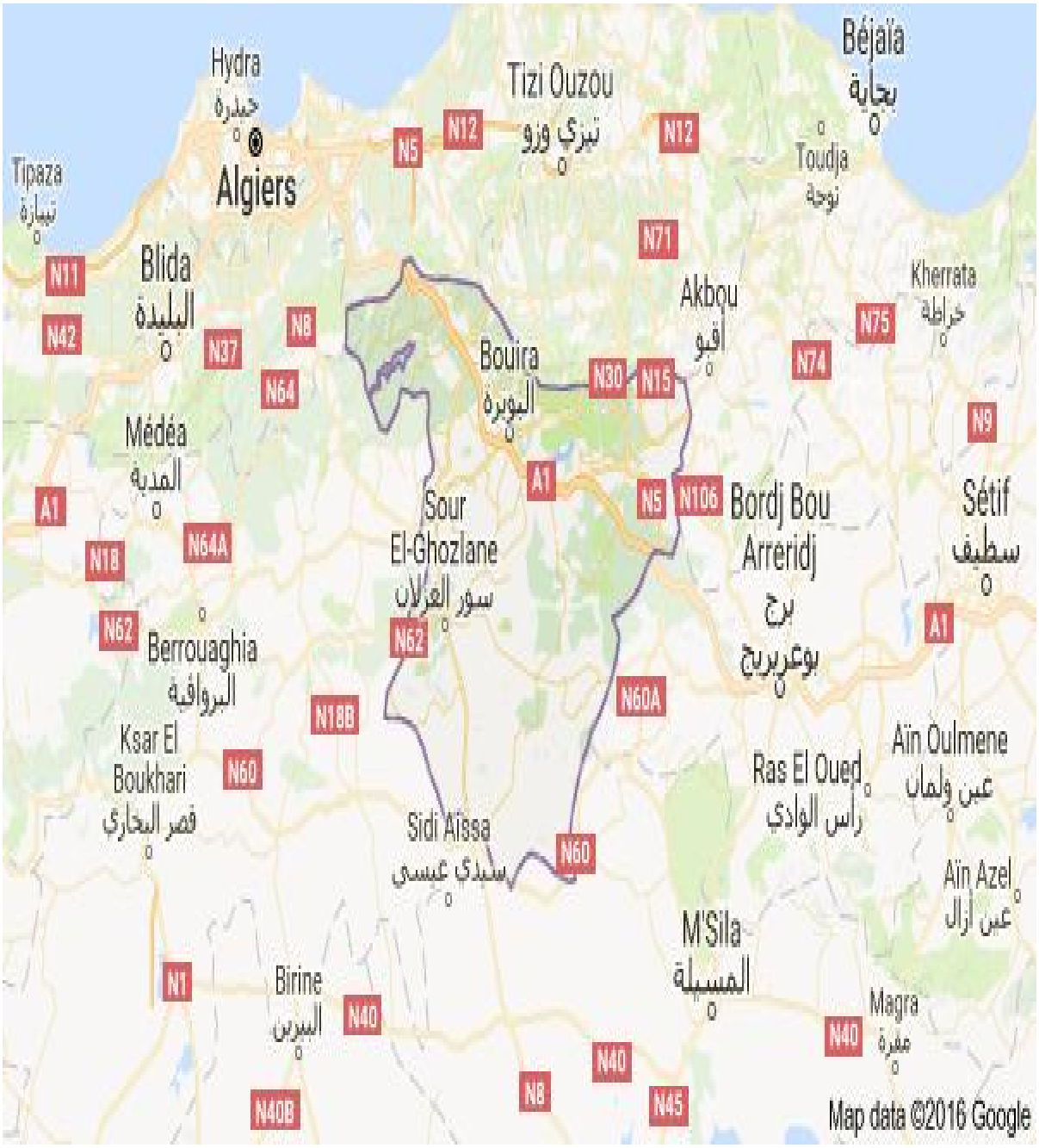


**المصدر**: أنظر الموقع الأتي:

**https://www.google.fr/maps/place/Wilaya+de+Bouira,+Algéri**

**خريطة رقم 01: الموقع الجغرافي لولاية البويرة.**

**المطلب الثاني: التعريف بالمنطقة الصناعية "سيدي خالد".**

تقع على بعد 15 كلم من مقر بلدية الولاية، جنوب مدينة البويرة بالمكان المسمى سيدي خالد عبر تراب بلدية وادي البردي، دائرة الهاشمية.

أنشأت بموجب قرار صادر عن السيد وزير التعمير والبناء والمؤرخ في 1979/11/09 كما تم التصريح بالمنفعة العامة للمنطقة بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 23 المؤرخ في 1980/09/29.

ومن المهم الإشارة إلى أن معارضة المالكين السابقين كان لها أثر كبير في تأخر إنجاز المشاريع لولا تدخل السيد الوالي والسلطات المحلية في إستعمال القوة الأمنية (صيف 2013) من أجل غرس هذه المشاريع وإعطاء نبض حياة جديد لهذه المنطقة، بمساحة إجمالية تقدر بـ 225 هكتار، مساحة قابلة للتنازل تقدر بـ 202 هكتار، ومساحة ممنوحة تفوق 192 هكتار مجزأة إلى 105 قطعة أرضية منها:101 قطعة أرضية ممنوحة تضم هذه المنطقة 82 مشروع إستثماري بتكلفة استثمار تفوق 3000 مليار سنتيم و**00 88** منصب شغل مزمع إنشاءه[1].

[1] مقابلة شفهية مع السيد **محمد شاوش** رئيس مكتب الإحصائيات بمديرية الصناعة والمناجم بولاية البويرة، يوم:2016/06/19 على الساعة: 9:00.

## بطاقة تقنية 02: للمنطقة الصناعية "سيدي خالد" البويرة

# Parc industriel de Oued El Berdi

## Wilaya de Bouira

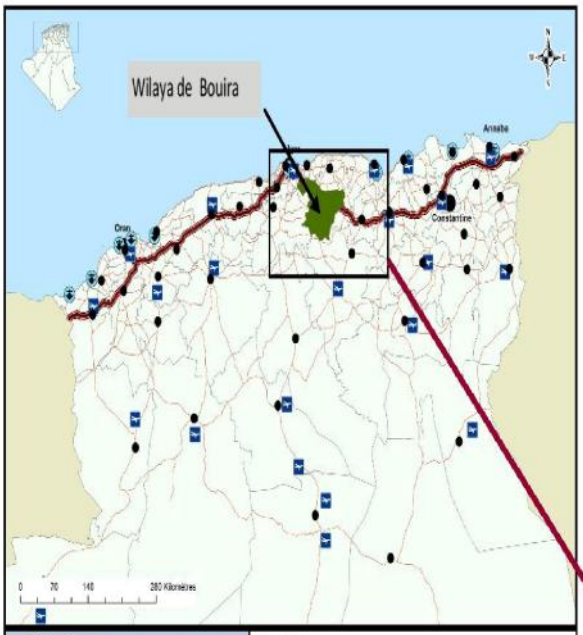


***Site de 193 hectares localisé dans la commune de Oued El Berdi, wilaya de Bouira ( 695 583 habitants), dans la région Nord Centre du pays.***

***15 km du chef lieu de wilaya,***

***147 km du port de Béjaia,***

***150 km de l'aéroport de Béjaia,***

***Proximité de l'autoroute Est- Ouest,***

***Proximité du CW 127***

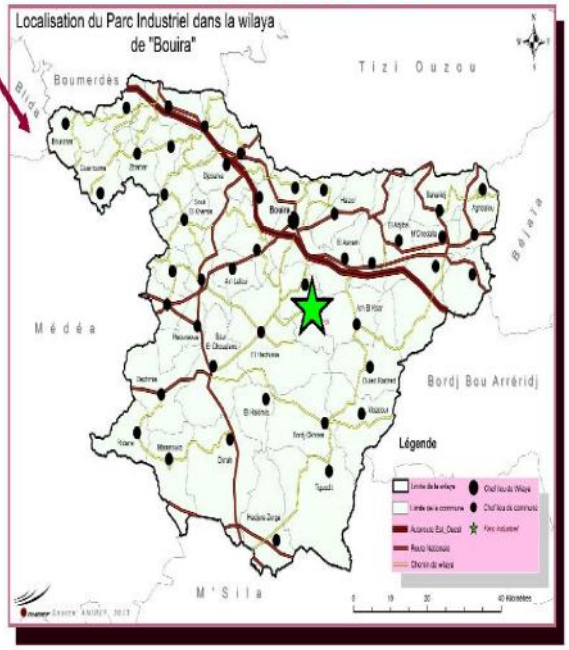


| | | |
|---|---|---|
| Localisation | | Nord Centre |
| Wilaya | | Bouira |
| Commune | | Oued El Berdi |
| Superficie | | 193 Ha |
| Délimitaion | Au Nord | Surplus de terrain |
| | Au Sud | chemin de wilaya. |
| | A l'Est | Surplus de terrain |
| | A l'Ouest | Chaaba et surplus de terrain |
| Dessertes et accessibilités | | A proximité des routes nationales |
| | | A proximité de l'autoroute Est-Ouest |
| | | A proximité du CW 127 |

Ministère de l'Industrie et des Mines

Agence Nationale d'Intermediation et de Régulation Foncière

ANIREF

Au service de l'investissement

## المطلب الثالث: مساهمة المنطقة الصناعية بالبويرة في دعم سياسات التشغيل.

تساهم المنطقة الصناعية سيدي خالد بالبويرة فى تنشيط سوق العمل بالولاية من خلال خلق مناصب عمل جديدة في مختلف القطاعات.

والجدولين التاليين يوضحان توزيع هذه المشاريع حسب مناصب العمل وتكلفة الإستثمار:

**الجدول رقم05: جدول توزيع المشاريع حسب مناصب العمل وتكلفة الإستثمار.**

| درجة تقدم الأشغال | عدد المشاريع المعتمدة | المشاريع الناشطة | مشاريع قيد الانجاز | المشاريع المتوقفة | مشاريع قيد الانطلاق |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المشاريع | 82 | 21 | 37 | 3 | 16 |
| مناصب الشغل | 8 008 | 1832 | 3760 | 529 | 1816 |
| تكلفة الإستثمار (سنتيم) | تفوق 3000 مليار | تفوق 700 مليار | تفوق 1000 مليار | تفوق 100 مليار | تفوق 600 مليار |

**المصدر:** وثيقة مقدمة من طرف السيد **سعيد قميري** رئيس مصلحة التنظيم وتسيير سوق العمل بمديرية التشغيل لولاية البويرة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد مناصب الشغل المستحدثة في تطور كبير خاصة فيما يخص المشاريع قيد الإنجاز وهذا بالنسبة الى العدد الاجمالي للمشاريع المعتمدة وقد يرتقب إنجاز **37** مشروع من بينها **16**مشروع قيد الإنجاز.

| قطاع النشاط | عدد المشاريع المعتمدة | % | تكلفة الإستثمار (سنتيم) | % | عدد مناصب الشغل | % | المساحة (هكتار) | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات المختلفة | 20 | 24,39 | تفوق 700 مليار | 21,74 | 2 409 | 30,08 | 37,13 | 20 |
| الخشب والورق | 2 | 2,44 | تفوق 100 مليار | 5,18 | 285 | 3,56 | 2,97 | 2 |
| كيمياء وبلاستيك | 15 | 18,29 | تفوق 400 مليار | 13,82 | 956 | 11,94 | 22,16 | 12 |
| الحديد والصلب | 4 | 4,88 | تفوق 600 مليار | 19,06 | 625 | 7,80 | 24,48 | 13 |
| مواد البناء | 21 | 25,61 | تفوق 700 مليار | 21,00 | 1 812 | 22,63 | 47,78 | 26 |
| الصناعة الغذائية | 9 | 10,98 | تفوق 200 مليار | 6,86 | 1 443 | 18,02 | 12,34 | 7 |
| التجارة | 3 | 3,66 | تفوق 300 مليار | 10,87 | 407 | 5,08 | 29,49 | 16 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخدمات | 8 | 9,76 | تفوق 50 مليار | 1,46 | 71 | 0,89 | 10,79 | 6 |
| المجموع | 82 | 100 | تفوق 3000 مليار | 100 | 8 008 | 100 | 187,14 | 100 |

**جدول رقم 06: توزيع مناصب الشغل لمختلف القطاعات.**

**المصدر: المرجع السابق,**

توضح إحصائيات الجدول توزيع عدد مناصب الشغل بالنسب المئوية لمختلف قطاعات النشاط حسب عدد المشاريع المعتمدة وتكلفة إستثمارها والمساحة المخصصة لها، حيث يتصدر نشاط مواد البناء أعلى النسب مقارنة باقي النشاطات الأخرى.

## المبحث الثالث:مستقبل المنطقة الصناعية "سيدي خالد".

### المطلب الأول: تقييم أداء المنطقة الصناعية "سيدي خالد":

بالنسبة للمشاريع المحصلة، تم استحداث ما يناهز **2000** منصب عمل خلال الأشهر الأخيرة، بفضل أكثر من عشرين(20) مشروعا إستثماريا إذ تعد أهم قطب للإستثمار الصناعي حيث يوجد بها **21** مشروعا عاملا بغلاف مالي يزيد عن ستة **(06)** ملايير دج، وبفضل هذه المشاريع التي تشمل مختلف المجالات الإقتصادية، ومنها على وجه الخصوص الصناعات المتعددة، مواد البناء، الخدمات، التجارة وكذا الصناعة الغذائية تم إنشاء **1781** منصب شغل، ونشير إلى أنه يوجد من ضمن هذه المشاريع الإنتاجية مصنع صيني لإنتاج الخزف، وحدة لمواد البناء وأخرى لإنتاج الزفت، وحدة للألمنيوم وكذا مصانع لإنتاج التعبئة والتغليف

بالبلاستيك والإسفنج الصناعي. وإستنادا إلى هذه المؤشرات، فإن أهم مشروع هو الميناء الجاف الذي بمقدوره إستقبال **50 000** سيارة في السنة قادمة من مينائي جنجن، جيجل، ومستغانم وقد سمح هذا الميناء الجاف بإستحداث أكثر من **80** منصب عمل، بينما وحدة إنتاج الإسفنج الصناعي تقدر قدرتها الإنتاجية بسبعة **(07)** أطنان سنويا بإستثمار يقارب ملياري دينار، إضافة إلى وحدة النجارة الخشبية والألمنيومية لمستثمرين صينيين تشغل حوالي **300** عامل ليصل في المجموع 82 مشروعا إعتمد على مستوى المناطق الصناعية لسيدي خالد منها 33 أخرى هي قيد الإنجاز، وستة أخرى متوقفة و15 لم تنطلق و7 أخرى هي في الإلغاء، فيما يخص المشاريع التي لم تنطلق والمتوقفة أن عراقيل تقنية وأخرى متعلقة بتباطؤ بعض المستثمرين هي من وراء هذه الوضعية[1].

[1] د. ك.،"**استحداث 000 2 منصب عمل بفضل أزيد من 20 مشروعا بالمنطقة الصناعية لسيدي خالد بالبويرة**"، نقلا عن موقع التالي: جريدة النهار الجديد، تاريخ الإطلاع: 2016/05/10، على الرابط الإلكتروني:

http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/262980.html

**المطلب الثاني: آفاق المنطقة الصناعية "سيدي خالد".**

وأهمها إنشاء مناطق نشاطات ومنطقة صناعية جديدة، وذلك في إطار تطوير وترقية الإستثمار على المستوى المحلي ومن أجل مواكبة الطلبات المتزايدة للمستثمرين على العقار الإقتصادي، وكمرحلة أولى تم إقتراح إنشاء مناطق نشاطات ومنطقة صناعية جديدة.

حيث قامت لجنة ولائية لإستكشاف المواقع في سنة 2014 بـ:

* خرجات إستكشافية لـ 24 منطقة مقترحة على مستوى الولاية.
* خرجات ميدانية من أجل إختيار 13 منطقة نشاطات.
* منطقة النشاطات المتواجدة ببلدية بئر أغبالو بالمكان المسمى" **ذراع عائشة**" بمساحة تقدر بـ 50 هكتار 91 آر 25 سنتيار. (القرار رقم 3347 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015) وحيث أن دراسة التهيئة الخاصة بها جارية وفي طور الإنتهاء من طرف الوكالة العقارية.

ـ وكمرحلة ثانية:

- إمكانية إقتراح مواقع بكل من بلديتي الجباحية والقادرية من أجل إنشاء مناطق نشاطات

كما تجدر الاشارة الى أن عملية استكشاف مواقع جديدة متواصلة عبر مختلف بلديات الولاية للتكثيف من الوفرة العقارية وتلبية مختلف طالبيه[1].

[1] تقرير لمديرية الصناعة والمناجم حول وضعية الإستثمار بولاية البويرة .

**إستنتاجات :**

حسب الدراسة النظرية يمكننا إعطاء بعض التوصيات الخاصة بتهيئة المناطق الصناعية، مع الأخذ بعين الإعتبار الجانب البيئي، ومن بينها:

1. إختيار موقع الإنشاء:

إن الموقع والمحيط يلعبان دورا هاما في تنظيم الفضاء الخاص بالمؤسسات ومختلف الشبكات، ولهذا السبب نجد أن نوعية المحيط تؤثر على تموضع المناطق الصناعية، ومن أجل هذا نجد أن أماكن إنشاء المناطق الصناعية يجب أن توضع على عدة أسس:

- أن ترتبط بالشروط الإقتصادية للبلد، كما يجب أن توفر للمستثمر وضعية إستراتجية على شكل سوق اليد العاملة والمواد الأولية وممولين....الخ.

- أن تكون بجوار مركز المدينة.

- ضمان مختلف مصادر الطاقة.

- دراسة طبوغرافية للميدان.

- نوعية التربة.

- مراجعة إمكانية تهيئة الأرضية في مدة معقولة.

- مراجعة مخططات العمران إن وجدت التي تسمح بتحقيق الأهداف (مثل: المناطق المعرضة للفيضانات، المناطق الفلاحية، والمناطق المحمية...الخ).

- التحقق من عدم وجود مشاريع أخرى تتأثر بقيام المناطق الصناعية بجوارها.

2- يجب أن تكون تهيئة المناطق الصناعية موضوعة على أسس وقواعد وقوانين معروفة.

3- أن تكون عناصر تهيئة المناطق الصناعية مكونة من ثلاث مجموعات:

أ- معالجة الفضاءات العمومية: الممرات، تنظيم الطرق، وكذلك أماكن التوقف.

ب- إعطاء شكل معماري للمناطق الصناعية.

ج – أن تكون الخدمات المقترحة للمناطق الصناعية جيدة.

4- تسير المحيط:

تعد إدارة المحيط نوع من الإدارت المشتركة بين مختلف الجماعات المحلية، والتي تتركز حول:

- تقليل من الأخطار المضرة بالمحيط، وذلك بتحليل ودراسة كل الآثار التي قد تنجم عن أي مشروع صناعي سوف ينجز في المحيط، وتحديد كل المعطيات المساعدة في تقليل من الآثار (أصل المواد الأولية ونوعيتها وكمياتها، إستهلاك الطاقة، كمية الماء المستعملة، تحديد نوع المواد السامة، أماكن تخزينها، إستعمالها وحجمها...الخ).

- وضع أجهزة لقياس التلوث على مستوى المناطق الصناعية والأماكن المحيطة بها.

- البحث عن الحلول الفعلية التي تمكن من تقليل إستعمال الطاقة والماء.

- إحترام الربط بين مختلف المشاريع والإبتعاد عن وضعها في مكان واحد .

**خاتمة:**

تعتبر الصناعة المحرك الرئيس في إحداث التنمية الإقتصادية بحكم العلاقة التشابكية في ذاتها ومع القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى تنشيط سوق العمل والقضاء على البطالة.

وتأسيسا على هذا وجب إنتهاج إستراتيجيات تعمل على تطوير قطاع الصناعة تتضمن تخصيص فضاءات مناسبة ومهيأة من حيث الموقع والمرافق ومتطلبات النشاط الصناعي.

بالإضافة إلى إنشاء أجهزة ووضع آليات منشأها تجسيد وترقية العلاقة التكاملية بين المؤسسات الإقتصادية ومؤسسات ومراكز البحث والهيئات العمومية، مع الأخذ بعين الإعتبار البعد البيئي بغرض تحقيق تنمية مستديمة.

ويلعب قطاع الصناعة دورا كبيرا في تفعيل التنمية الشاملة وتنشيط سوق العمل، ولهذا فقد حظي بإهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى إنعاشه وتطويره بإستمرار، من هنا أقيمت العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، وتعد المنطقة الصناعية بالبويرة واحدة من أهم هذه المناطق، حيث بفضلها أصبحت ولاية البويرة رائدة في ميدان التشغيل والقضاء على البطالة، إذ تقلصت نسبة البطالة لتصل إلى:**8.34%** في أواخر سنة 2015.

ما تزال هنالك بعض العراقيل والعقبات، بحيث يجب تظافر الجهود لإزالتها نذكر منها على الخصوص:

- نقص العقار الصناعي التابع للدولة.
- عدم وجود عقود الملكية للأراضي التابعة للخواص وإن وجدت تكون في الشياع، مما يؤثر على إقامة المشاريع الإستثمارية.
- مركزية التمويل لدى البنوك، بحيث أن الولاية تابعة لولايات أخرى بها وكالات جهوية، أما الوكالات المحلية المتواجدة عبر إقليم الولاية صلاحياتها محدودة وبالتالي تجسيد

المشروع من خلال التمويل البنكي مرتبط بموافقة من خارج الولاية وكل هذا مضيعة للوقت والجهد.

تجدر الإشارة أنه وعلى الرغم من أن الدولة قامت بإستثمارات كبرى في كل مناحي الحياة، إلا أن أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين لم يسايروا هذا الجهد الذي تبذله الدولة لأن الإستثمار المنتج هو المولد للثروة ولمناصب الشغل.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:


**1/ المراسيم والقوانين:**

1 المرسوم 82/02، المؤرخ في 1982/03/09 المتضمن رخصة البناء ورخصة تجزئة الاراضي للبناء، الجريدة الرسمية، العدد: 06، الصادرة في 1982/02/09.

2 المرسوم 55/84، المؤرخ في 1984/03/03 المتعلق بإدارة المناطق الصناعية، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة في: 1984/03/06.

3 المرسوم 56/84، المؤرخ في 1984/03/03 المتضمن تنظيم مؤسسات وتسيير المناطق الصناعية، الجريدة الرسمية، العدد:10، الصادرة في 1984/03/06.

4 المرسوم التنفيذي 06 ـ 77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية ، عدد: 09، الصادرة في 19أفريل 2006.

5 المرسوم التنفيذي 07 ـ 123 المؤرخ في 24 أفريل 2007، الذي يضبط شروط وكيفيات منح الإعتماد للهيئات الخاصة لتنصيب العمال وسحبه منها، ج.ر.،عدد 28 الصادرة في 2 ماي 2007.

6 المرسوم التنفيذي 08 ـ 126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، ج. ر. ، عدد: 22، الصادرة في 30أفريل 2008.

7 المرسوم التنفيذي رقم 80 ـ 126 المؤرخ في 21 أفريل 2008، المتضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية، العدد: 22، الصادرة في 30 أفريل 2008.

8 القانون رقم 01 ـ 18 ممضي في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد: 77الصادر في 15 ديسمبر 2001.

9 القانون 04 ـ 19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، العدد: 83 الصادرة في 26 ديسمبر 2004.
10 القانون 06 ـ 21 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادرة في 11 ديسمبر 2006.
11 أمر رقم 96 ـ 13 مؤرخ في يونيو 1996 المتضمن قانون المياه، الجريدة الرسمية. الصادر في 1996/05/01.

12 منشور رقم 08 المؤرخ في 20 جوان 1998، يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل، الصادر عن وزارة العمل والحماية الإجتماعية.

**2/ الكتب:**

1 بومخلوف محمد، "**التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر التجربة والأفاق**"، الجزائر: دار الأمة،2001.

2 بن شهرة مدني، " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية)**"، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

3 دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمن،" **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

4 راجعي مصطفى،" **الشباب والإدماج المهني والإقتصادي في الجزائر 1988 ـ 1996** " الجزائر: المؤسسة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، 2005.

5 زكي رمزي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة ـ تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ـ**" الكويت: عالم المعرفة، 1997.

6 عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل،" **العمل في الإسلام**"، مصر: دار المعارف، 1983

7 قاسيمي أمال وآخرون، "**الجزائر ـ إشكاليات الواقع و رؤى المستقبل**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

8 القريشي مدحت،"**الاقتصاد الصناعي**"، ط.2، الأردن: دار وائل للنشر،2005.

9 منصور محمد حسن، " **قانون التأمين الإجتماعي**"، مصر: منشأة المعارف، 1996.

10 نجا علي عبد الوهاب،" **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها**"، مصر: الدار الجامعية، 2005.

**3/ الأطروحات والمذكرات:**

1 أدريوش دحماني محمد، " **إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2012 ـ 2013.

2 بلخيري مراد، سلطاني نصر الدين، "**تأثير المنطقة الصناعية على البيئة العمرانية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة مهندس دولة في التسيير و التقنيات الحضرية، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2006.

3 بن صافي مليك، "**تأثير المنطقة الحرة الصناعية للنصدير على المجال العمراني دراسة حالة بلارة جيجل**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير المدن، جامعة المسيلة، 2000.

4 بوزيان راضية، " **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر- مقاربة سوسيو- إقتصادية-**"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنعقد بجامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

5 بوكابوس فاطمة الزهراء، " **سياسة التشغيل وتوجه الشباب نحو النشاط الاقتصادي غير الرسمي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع - تنظيم وعمل -، جامعة البويرة، 2012/2011.

6 بوشارب منيرة، "**المناطق الصناعية والمحيط العمراني-حالة قسنطينة**"، رسالة ماجستير في العمران،جامعة قسنطينة، 2004.

7 حاجي فطيمة،" **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005 - 2014**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2013 - 2014.

8 سايح حنان، بوعناني فاطمة الزهراء، "**سياسة التشغيل في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

9 قميحة رابح،" **سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2012/2001**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2014/2013.

10 مهديد عمرة، " **تحليل سياسات التشغيل في الجزائر على ضوء البرامج المخصصة لحاملي الشهادات الجامعية 2012/1999**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

11 موزاوي علي، " **النظام القانوني للتأمين عن البطالة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون ـ فرع قانون أعمال ـ، جامعة تيزي وزو، 2007.

**4/ المجلات والجرائد:**

1 كربالي بغداد، " **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم، جامعة بسكرة، العدد: 8، جانفي 2005.

2 مولاي لخضر عبد الرزاق،" **تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر2000 ـ 2011**"، مجلة الباحث، العدد: 2012/10.

3 د. ك.، "**استحداث 000 2 منصب عمل بفضل أزيد من 20 مشروعا بالمنطقة الصناعية لسيدي خالد بالبويرة**"، نقلا عن موقع التالي: جريدة النهار الجديد، تاريخ الإطلاع: 2016/05/10، على الرابط الإلكتروني:

http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/262980.html

**5/ الملتقيات:**

1 أيت بلغام محرز، " **نظام التأمين عن البطالة ـ تسيير سلبي أم سياسة إيرادوية للتشغيل**"، مداخلة في فعاليات الندوة الوطنية الأولى حول الحماية الإجتماعية، وزارة العمل والحماية الإجتماعية، الجزائر، 30 ـ 31 ماي 2000.

2 حوالف رحيمة ، " **واقع التسيير في المؤسسات الجزائرية في ظل الوضعية الإقتصادية والإجتماعية الراهنة**"، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21 و22 ماي 2002.

3 عيسات العربي، براهيمي السعيد ،"**ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة**"، مداخلة بعنوان: مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة في الجزائر،جامعة المسيلة، 2007.

**6/ <u>المواقع الإلكترونية:</u>**

https://www.google.fr/maps/place/Wilaya+de+Bouira,+Algéri

7/ **<u>المقابلات والتقارير</u>**:

1 مقابلة شفهية مع السيد: **سعيد قميري** رئيس مصلحة التنظيم وتسيير سوق العمل لمديرية التشغيل لولاية البويرة، يوم: 15 جوان 2016، على الساعة: 14:00.

2 مقابلة شفهية مع السيد **محمد شاوش** رئيس مكتب الإحصائيات بمديرية الصناعة والمناجم بولاية البويرة، يوم:2016/06/19 على الساعة: 9:00.

3 تقرير لمديرية الصناعة والمناجم حول وضعية الإستثمار بولاية البويرة.

**8/ <u>المراجع باللغة الفرنسية:</u>**

1 Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement–la politique environnementale industrielle–dépolluer l'industrie–mars2003.

2 Mohamed Medjkoune, « **Ajustement structurel – emploi et chômage en Algérie** », les cahiers du CREAD ,N°46/47, 4 éme trimestre 1998 et 1er trimestre 1999 .

3 Office National des statistiques, « **L'emploi et le Chômage** », donnés statistiques, n°226, Algerie, 1995.

| العنوان | الرقم |
| --- | --- |
| المقدمة ..... | 01 |
| الفصل الأول: المناطق الصناعية وسياسات التشغيل : إطار نظري ومفاهيمي..... | 07 |
| المبحث الأول: في مفهوم المناطق الصناعية ..... | 07 |
| المطلب الأول: مفهوم المنطقة الصناعية..... | 07 |
| أولا: مفهوم التوطين الصناعية:..... | 07 |
| ثانيا: مفهوم المنطقة الصناعية:..... | 07 |
| ثالثا: مفهوم المنشأة الصناعية..... | 09 |
| المطلب الثاني: مكونات المنطقة الصناعية ..... | 09 |
| أولا: المنطقة الصناعية داخل المجال العمراني:..... | 09 |
| 1 ـ المنطقة الصناعية داخل المجال الحضري ..... | 09 |
| 2 ـ تأثير المنطقة الصناعية على البيئة العمرانية:..... | 10 |
| 3 ـ تأثير المنطقة الصناعية على الجانب العمراني:..... | 11 |
| ثانيا: خصائص التوطين الصناعي..... | 12 |
| المطلب الثالث: مبادئ إعداد منطقة صناعية:..... | 12 |
| أولا: شروط الموقع:..... | 12 |
| ثانيا: شروط المساحة:..... | 13 |
| ثالثا: شروط التجهيزات و الإعداد..... | 13 |
| المبحث الثاني : سياسات التشغيل : المفهوم و الآليات..... | 13 |
| المطلب الأول : مفهوم الشغل / العمل / البطالة..... | 15 |
| أولا: مفهوم الشغل..... | 15 |
| ثانياً: مفهوم العمل..... | 15 |
| ثالثاً: مفهوم البطالة..... | 15 |
| 1 ـ أنواع البطالة..... | 16 |
| 2 ـ أسباب البطالة في الجزائر..... | 18 |
| رابعا: علاقة العمل بالتشغيل:..... | 18 |
| المطلب الثاني: مفهوم سياسة التشغيل وأبعادها..... | 18 |

أولا: مفهوم سياسات التشغيل..... 20
ثانيا: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل..... 20
1 ـ البعد الاجتماعي..... 20
2 ـ البعد الاقتصادي..... 20
3 ـ البعد التنظيمي الهيكلي..... 20
المطلب الثالث: التمييز بين سياسة التشغيل وسياسة الحد من البطالة..... 21
أولا: الفرق بين سياسة الحد من البطالة و سياسة التشغيل..... 21
ثانيا: تعريف التأمين من البطالة..... 22
ثالثا: أنواع التأمين من البطالة..... 22
1 ـ من حيث الأساس الإتفاقي..... 22
2 ـ من حيث الأساس القانوني..... 23
رابعاً: المبادئ الدستورية المكرسة للحماية ضد البطالة..... 23
المبحث الثالث: سياسات التشغيل في الجزائر: الأطر القانونية والتنظيمي 23
المطلب الأول: أطر وأنماط سياسة التشغيل..... 23
أولا: الأطر القانونية والتنظيمية لسياسة التشغيل..... 25
ثانيا: أنماط سياسات التشغيل..... 25
1 ـ سياسة التشغيل النشيطة..... 26
2 ـ سياسة التشغيل الخامل..... 26
المطلب الثاني: تطور سياسات التشغيل في الجزائر..... 26
أولا: المرحلة الأولى: 1966-1980..... 27
1: الفترة السابقة للسنة 1973..... 27
2: الفترة ما بين 1974-1980..... 29
ثانيا: المرحلة الثانية 1980-1990..... 29
1 ـ الفترة الأولى 1980-1984..... 29
2 ـ الفترة الثانية 1985 ـ 1989..... 30
ثالثا: المرحلة الثالثة 1990- 1999..... 31
رابعاً: المرحلة الرابعة 2000 ـ 2011..... 33
34

المطلب الثالث: مضمون سياسات التشغيل في الجزائر..... 34
أولا: برنامج تشغيل الشباب 1987..... 34
ثانيا: برنامج الإدماج المهني للشباب..... 35
ثالثا: جهاز دعم الإدماج المهني..... 35
رابعا: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة..... 35
خامسا:عقود ماقبل التشغيل..... 36
سادسا: تشجيع سياسات ترقية العمل المستقل وتنمية روح المبادرة..... 36
إستنتاجات ..... 38
الفصل الثاني: المناطق الصناعية في الجزائر..... 39
المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.,..... 40
المطلب الأول: سياسة التصنيع في الجزائر قبل و بعد 1962..... 40
أولا: قبل 1962..... 40
1 ـ مرحلة بداية الصناعة (1940 ـ 1945)..... 40
2 ـ مخطط قسنطينة..... 40
ثانيا: بعد 1962 (إستراتجية التصنيع في الجزائر المستقلة)..... 41
المرحلة الأولى (1967-1977)..... 43
المرحلة الثانية (1980-1989)..... 45
المرحلة الثالثة: المخططات السنوية (1990-1993) وعملية التصنيع.... 47
المطلب الثاني: إدارة المناطق الصناعية في الجزائر..... 48
أولا: تهيئة المنطقة الصناعية..... 51
ثانيا: تسيير المنطقة الصناعية..... 52
المطلب الثالث:إعادة تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر( آثار التصنيع)..... 52
أولا: الأثار الإيجابية للتصنيع..... 52
1 ـ من الناحية الإقتصادية..... 53
2 ـ من الناحية الإجتماعية..... 53
54

3 ـ من الناحية المجالية..... 55
56
ثانيا: الآثار السلبية للتصنيع..... 57
1 ـ الناحية الإجتماعية..... 57
2 ـ الناحية المجالية..... 57
57
3 ـ الناحية الديناميكية الحركية..... 58
4 الإحتياجات من المياه..... 60
5 ـ أثار التطور الصناعي على المحيط..... 60
المبحث الثاني:المنطقة الصناعية"سيدي خالد" البويرة : دراسة تطبيقية..... 60
المطلب الأول: التعريف بولاية البويرة..... 64
المطلب الثاني: التعريف بالمنطقة الصناعية "سيدي خالد"..... 66
المطلب الثالث: مساهمة المنطقة الصناعية بالبويرة في دعم سياسات التشغيل. 68
68
المبحث الثالث:مستقبل المنطقة الصناعية "سيدي خالد"..... 70
المطلب الأول: تقييم أداء المنطقة الصناعية "سيدي خالد..... 70
المطلب الثاني: آفاق المنطقة الصناعية "سيدي خالد"..... 71
إستنتاجات..... 73
خاتمة..... 75
قائمة المراجع..... 82
قائمة الجداول والخرائط..... 82
فهرس المحتويات..... 83

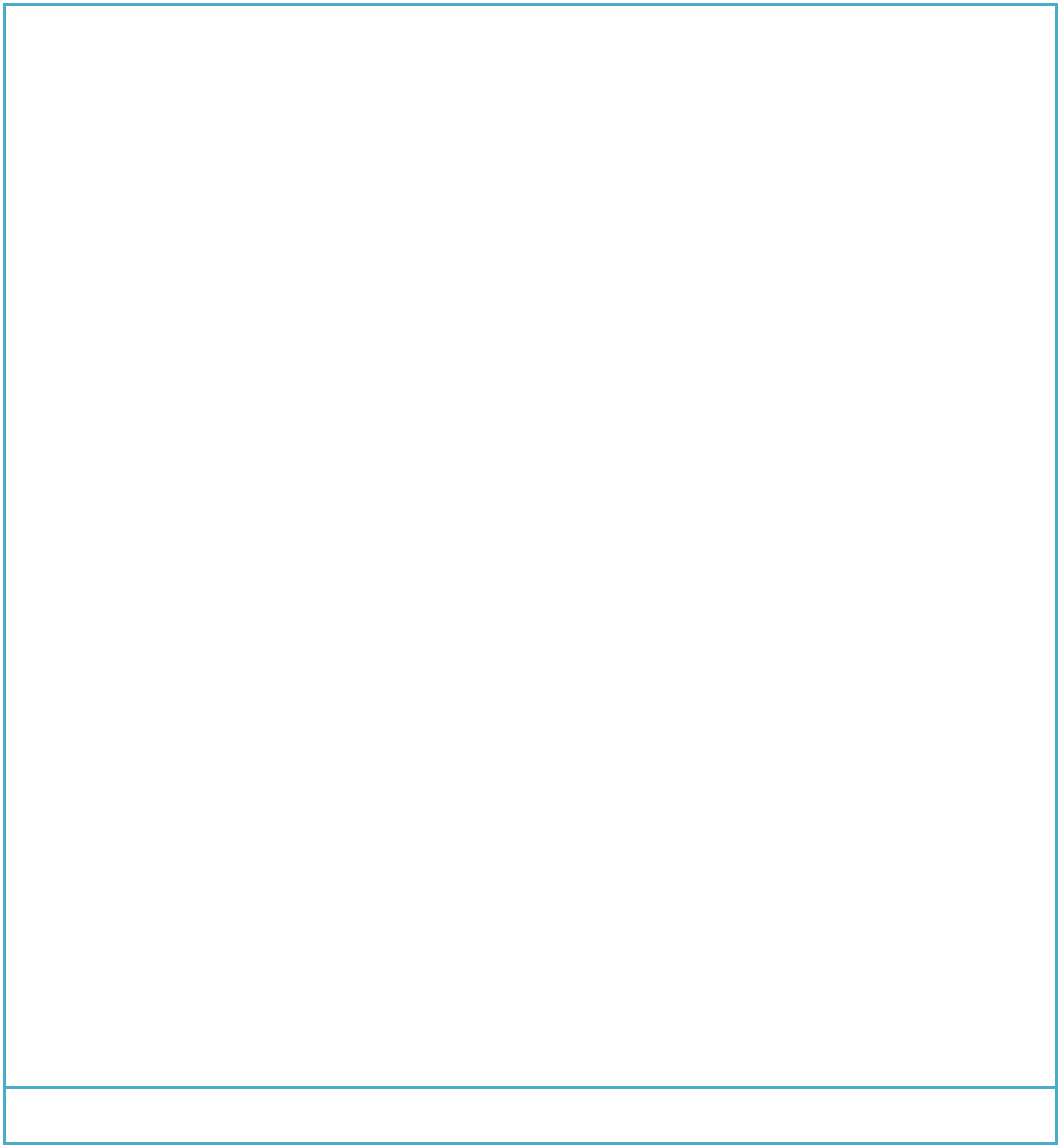

# فهرس

# المحتويات

**ملخص:**

تتناول الدراسة موضوع دعم المناطق الصناعية لسياسات التشغيل في الجزائر، حيث تركز حول المفاهيم الأساسية والإطار النظري (الآليات والأطر القانونية والتنظيمية) للمناطق الصناعية وسياسات التشغيل، إلى جانب دراسة المناطق الصناعية في الجزائر، كما تتضمن دراسة حالة المنطقة الصناعية لولاية البويرة، وهنا يتم التركيز حول كيفية جعل المناطق الصناعية أكثر فاعلية في خلق مناصب الشغل في الجزائر، وذلك بمنحها أولوية وأهمية أكبر من طرف الدولة.

**الكلمات المفتاحية: المناطق ال(صناعية ، سياسات التشغيل.**

**Abstract :**

L'objectif principal de cette étude est de traiter le rôle des zones industrielles pour les politiques d'emplois en Algérie, le premier chapitre est basé sur les concepts et le cadre théorique ( mécanismes et les cadres juridiques et réglementaires) pour les zones industrielles et politique d'emploi, tandis que le second chapitre nous avons étudiés les zones industrielles en Algérie et plus precisament celle de BOUIRA.

A travers cette étude nous avons conclu que les zones industrielles devraient être plus efficace afin de créer plus d'emplois en Algérie,

**Mots clés : Les Politiques d'emplois, Les Zones industrielles.**